قسم التأريخ _ المرحلة الرابعة / المادة /تجارب تحديث عالمية

اعداد / ا.م.د جمال فيصل حمد

المحاضرة الأولى: تبني الإمبراطور (كوانغ هسو) للإصلاح

أولا: استجابة الإمبراطور لمذكرات كانغ الإصلاحية

بعد أن تشبع كانغ يو- وي بالأفكار القديمة (الكونفوشيوسيه) والأفكار الحديثة (الغربية) في مجال الإصلاح ، أتسع نطاق تفكيره وأصبحت لديه قدرة فكرية وجرأة حقيقية في كتابة المذكرات الناقدة لسياسات الحكومة الداعية إلى تبني الإصلاح[١] .

قدم كانغ يو- وي أولى مذكراته الإصلاحية إلى الإمبراطور كوانغ هسو Kuang Hsu في أوائل عام ١٨٨٨ التي أوضح فيها المخاطر والتهديدات الخارجية التي تواجهها الصين ، ومحاولة أجراء التغيرات الأساسية وإدخال الإصلاحات لأجل مواجهتها ، وحذر من خلالها الطموحات السرية لليابان بخصوص كوريا ومنشوريا ، ومن اهتمامات بريطانيا في بورما وتحركاتها تجاه يونان والتبت وضغوط الروس للسيطرة على موكدن، وبين أن الفرنسيين يحاولون السيطرة على كوانغ تونغ وغير ذلك من التهديدات ، وانتقد كذلك حصر المناصب العليا بين الأشخاص غير الأكفاء اللذين يفتقر البعض منهم إلى التعليم ، فضلا عن وصولهم إلى مراكزهم عن طريق شراء المناصب[٢]، إلا أن هذه المذكرة حجبت عن الإمبراطور من قبل السلطات المحافظة بسبب ما تحويه من أفكار جريئة تؤثر بموجبها في سلطة الإمبراطور والمحافظين[٣] .

وبعد الهزيمة الصينية أمام اليابان عام ١٨٩٥ استغل كانغ وجوده في بكين لإجراء اختبار على المستوى الدولة لنيل درجة (جين شي) في الوقت الذي كان فيه إبرام (معاهده شيمونسكي) بعد الحرب مع اليابان والتي تسببت بحدوث الأزمة

الوطنية داخل الصين ، وأعطت كانغ حافزا قويا نحو العمل فترأس كانغ ألف طالب من الذين نجحوا في اختبارات المستوى الدولة ، وقدم بأسمهم مذكرته الثانية إلى الإمبراطور طالبا فيها رفض التوقيع على معاهدة رضوخ البلاد وطالب بإجراء إصلاحات سريعة[١] ، ودعا إلى اتخاذ خطوات جديدة لمواجهتها مقترحا جمله من الأمور:

١- أن يصدر الإمبراطور فورا مرسوما يطلب فيه المشورة وينتقد فيه نفسه وان يكافئ الأخيار ويعاقب المسيئين الذين تقاعسوا عن الإعداد للحرب وتسببوا في هزيمة الصين في حربها مع اليابان.

٢- تحويل العاصمة من (بكين) إلى سيان Sian لتفادي التهديد المباشر من العدو لأجل الاستعداد لمجابهة الأعمال العدوانية في المستقبل.

٣- استخدام مبلغ التعويض الياباني المقرر إعطاؤه نتيجة الحرب لتغطية النفقات العسكرية الوطنية والتعجيل في التدريب العسكري.

٤- أن يوضع الإصلاح موضع التنفيذ وتطبيق سياسة إنعاش البلاد وإطعام الشعب وتعليمه ، ويجب اختيار مستشارين من بين رجال العلم والمثقفين ذوي الكفاءات سواء كانت لهم وظائف حكومية أم كانوا بدون وظائف ، ولم يقتصر عمل المستشارين على تقديم النصح للإمبراطور حول شؤون الدولة فحسب ، بل يمكنهم أن يعبروا عن الأفكار المعارضة فيما يتعلق بالأوامر الإمبراطورية وان يجتمعوا لمناقشة جميع القوانين المهمة التي تصدرها الإدارة المركزية والمحلية ، وطالب الاصلاحيين حكام أسرة المانشو الإقطاعيين بان نيتهم أن ينالون بنصيب من السلطة السياسية ، وان يسند إلى سادتها مناصب رسمية في الدولة ، ووقع المذكرة كانغ وقرر تسليمها الى هيئة الرقابة الإمبراطورية ، وطالبو فيها الحكومة بتبني الإصلاح وعدم توقيع المعاهدة ، ولكن المحافظين الرسميين ناشدوا الإمبراطورة تزو هسي توقيع المعاهدة قبل موعدها خوفا من تقديم المذكرة ربما يحول دون توقيعها ، وبعد أن قدمت المذكرة إلى هيئة الرقابة أبعدت عن

طاولة النقاش بحجة أنها قدمت في وقت متأخر بعد أن وضع الإمبراطور ختمه على المعاهدة [١].

وفي الوقت الذي تلا تقديم المذكرة الثانية تم إعلان نتائج الاختبارات ، ونجح كانغ في الحصول على لقب جين شي Jen She [٢] فعين سكرتيراً مساعداً لوزير هيئة الأشغال ولكن لم يتسلم كانغ مهام منصبه الرسمي ، وفي ٢٩ أيار ١٨٩٥ كتب كانغ مذكره ثالثة إلى الإمبراطور، بالمحتوى نفسه الذي تضمنته المذكرة الثانية من حيث الأساس ماعدا الاقتراحين برفض المعاهدة وتحويل العاصمة إلى الداخل[٣] .

ويبدو إن قناعة كانغ لم تكن تامة حول مذكرته الثانية والمتضمنة رفض معاهدة الصلح مع اليابان ، إذ كان يدرك عدم امتلاك الصين حلول بديلة سوى توقيع المعاهدة ، ولو رفضت لكانت العواقب اكبر، ولذلك نجد كانغ في مذكرته الثالثة يتنازل عن بعض اقتراحاته حول معاهدة الصلح ، ولذلك يبدو أن موقف كانغ المتذبذب هذا ينطلق من رغبته في تزعم الطلبة والمثقفين من جهة وان يتضامن مع الرفض الشعبي للمعاهدة من جهة أخرى لينال من خلالهما موقفا قياديا بين أوساط المثقفين والشعب المستائين من سياسات النظام الحكومي والانتهاكات الخارجية.

وركز كانغ في مذكرته الثالثة على الجانب الإصلاحي تركيزا واضحا مبينا فيها أسبابه ونتائجه وضرورة القيام بإصلاحات فورية ، وقدمت المذكرة إلى هيئة الرقابة ومن ثم قدمتها الهيئة إلى الإمبراطور (كوانغ هسو) تحت ضغط الرأي العام ، فأحس الإمبراطور أن مطالبة كانغ بالإصلاح ملائمة تماما لتدعيم حكم أسرة المانشو وتقوية ركائز سلطته الإمبراطورية فأبدى اهتمامه بالمذكرة ، إذ أمر الإمبراطور بأعداد أربع نسخ منها، على أن تقدم واحده إلى الإمبراطورة الوصية(تزو هسي) والثانية إلى الحكام والجنرالات في المقاطعات لغرض مناقشتها ، والثالثة تحفظ في سجل الوثائق الإمبراطورية ، أما الرابعة فقد تقرر أن توضع في قاعة العرش ليتابعها الإمبراطور كلما وجد ذلك ضروريا ، وفي حزيران عام ١٨٩٥ كتب كانغ مذكره رابعة

إلى الإمبراطور موضحا فيها الحاجة الملحة إلى تأسيس برلمان ، واقترح أن يعطي الإجراءات التالية أسبقية على ما سواها:

١- إصدار مرسوم يحث الموظفين والمواطنين على التعبير عن أرائهم السياسية بشجاعة.

٢- دعوة المثقفين ممن يتميزون ببعد النظر لمناقشة شؤون الدولة.

٣- تكوين هيئة استشاريه لإبداء الرأي للإمبراطور.

٤- إصدار الصحف لتبادل المعلومات والآراء.

٥- تكوين هيئه خاصة لاختيار الأشخاص ذوي المقدرة والاستقامة لإدراجهم في خدمة الحكومة.

وهدفت هذه الإجراءات إلى تكوين مناخ مناسب وملائم لمشاركة الاصلاحيين في السلطة السياسية ، إلا أن هيئه الرقابة رفضت توصيل المذكرة إلى العرش[١] وعلى الرغم من حجب مذكرات كانغ من قبل مسؤولي القصر الإمبراطوري في إيصالها إلى الإمبراطور، إلا أنها انتشرت في جميع المدن الصينية وأصبحت بمثابة برنامجا سياسيا للإصلاح ، وتم نشرها عن طريق المدارس والصحف والجمعيات والنوادي الإصلاحية[٢] . وتركت مذكرات كانغ أثرا كبيرا في نفوس بعض المسؤولين الحكوميين تجاه الإصلاح[٣] .

وبعد غياب الاستجابة الحقيقية لمذكراته ، حاول كانغ أن يطرق سبيلاً أخر وهو(ونغ تونغ – خه) معلم الإمبراطور (كوانغ هسو) والذي شغل في الوقت نفسه منصب المستشار الكبير ووزير هيئة المالية. ولم تكن تراود ونغ بصفته رجلا من موظفي الدرجة الأولى في البلاط أية فكره حول الإصلاح قبل هزيمة الصين أمام اليابان . وبعد الحرب أدرك أن حكم أسرة (المانشو) على حافة الانهيار، ولكنه لم يستطع أن يفعل شيئا لأنه مقيد بسيطرة الإمبراطورة(تزو هسي) ، فتولدت عنده رغبة في إيجاد قوه تساعد الإمبراطور ويستعين بها ، ولذلك تبادلت الزيارات بين معلم الإمبراطور (ونغ تونغ – خه) وكانغ يو- وي والتقى الاثنان في حديث طويل أسهب

كانغ خلاله في إبراز حجة الإصلاح ، وأبدى (ونغ) موافقته مع البوح بسر البلاط في أن الإمبراطور خاضع لسيطرة الإمبراطورة ، إذ سجل ليانغ تشي– تشاو في كتابه ((مذكرات انقلاب عام١٨٩٨)) أن ونغ بعد أن انهي حديثه مع كانغ تبدلت نفسيته وبدأ يدعو للإصلاح بحرارة . ذلك بسبب إدراك ونغ أن مقترحات كانغ الإصلاحية ستكون لها فائدتها العظيمة في الصراع لأجل انتزاع السلطة من يد الإمبراطورة [١].

واصل كانغ جهوده بكتابة الأفكار والمقترحات الإصلاحية لـ (ونغ تونغ – خه) موضحا الخطوات التي يجب أن ترافق الإصلاح ومركزا على انه إذا لم يتم تطبيق الإصلاح فلن يكون هنالك استقلال للبلاد وسلامه لأهلها ، وتقبل ونغ معظم مقترحات كانغ وكان لدى الأول معاون يدعى تشن تشي يمثل منصب مساعد لوزير الهيئة المالية ويعرف بأنه أحد الدعاة القدامى للإصلاح البرجوازي ، إذ نشر كتابا قبل الحرب اليابانية الصينية دعا فيه إلى التجديد والإصلاح وقد طلب منه (ونغ تونغ – خه) أن يضع له مسودة أثنى عشر مرسوما للإصلاح السياسي ، وذلك لحث الإمبراطور على إصدارها ولخوفه من أثارة الإمبراطورة فقد طلب من الأمير المانشوي (كونغ) المقرب من الإمبراطور تقديم المقترحات إلى الأخير نيابة عنه ، مطمئنا إلى أن مركز الأمير المرموق الذي كان مسؤولا عن شؤون التغريب يمكنه من ذلك ولكن الأمير رفض ذلك رفضاً قاطعاً ، ونتيجة لذلك اثر (ونغ) السير على بر السلامة وتنازل عن مشروعه[٢].

واستمر كانغ في محاولاته لإيصال مذكراته إلى الإمبراطور على الرغم من العقبات التي وضعها المحافظون أمام أفكاره ومذكراته الإصلاحية في كانون الأول عام ١٨٩٧ كتب مذكرته الخامسة إلى الإمبراطور وجاءت أقوى من المذكرات السابقة من حيث الصياغة والجرأة ، وأوضح فيها مخاطر البلاد الداخلية والخارجية ، داعيا الإمبراطور إلى تبني الإصلاح لإنقاذ البلاد من مخاطر التقسيم وقيام الانتفاضات الشعبية الوشيكة الحدوث ، وقدم كانغ في مذكرته بدائل مهمة لتفادي الوضع المنهار:

١-على الإمبراطور كوانغ هسو أن يصوغ بنفسه السياسة العامة للدولة ويعلن الإصلاحات مقتديا في ذلك ببطرس روسيا الكبير و إمبراطور اليابان ، وفضل كانغ تبني تجربة الأخيرة وذلك للتقارب الجغرافي بين البلدين في التاريخ والعادات والأدب ، مما يؤدي إلى سهولة تقليد مؤسساتها وتطبيقها.

٢-دعوة الموظفين الأمناء لوضع خطط الإصلاح ، وان توضع موضع التنفيذ تبعا لأهميتها والحاجة إليها ، بعد مناقشتها واطلاع الإمبراطور عليها.

٣-ضرورة حث جميع الموظفين الكبار على تنفيذ الإصلاحات عن مقاطعاتهم المختلفة وإذ ما تقاعسوا في أداء واجبهم فسيفصلون من مناصبهم[١].

وأيد كانغ الخطة الأولى متمنيا من الإمبراطور قبولها وأن ينقل إلى الصين إصلاح ميجي اليابان ليصبح كمثل (إصلاح كوانغ هسو الصيني) بينما يمارس هو بصفته مقدما للمذكرات دورا مماثلا للدور الذي لعبه ايتو هيروبومي[٢] Eto Heropoomالسياسي الياباني الذائع الصيت في مدة الإصلاح الياباني . وأرسل كانغ مذكرته هذه إلى هيئة الإشغال راجيا تحويلها إلى الإمبراطور، ولكن وزير الهيئة (سونغ قوي) وهو نبيل مانشوي غضب بعد قراءتها ورفض تقديمها . وعلى الرغم من عدم إيصالها إلى الإمبراطور ألا أنها انتشرت في الصحف وبين أوساط المتعلمين والموظفين من أمثال (قاو شي) احد موظفي هيئة الرقابة والذي كان شديد التأثير بمذكرة كانغ ، مما دفعه إلى كتابة مذكرة بنفسه مزكيا فيها كانغ يو- وي وطالبا في الوقت نفسه الإمبراطور لمقابلة كانغ ، ألا أن كانغ صدم مرة أخرى بموقف المتعنتين المحافظين من موظفي البلاط ، ولاسيما الأمير كونغ الذي أوضح بدوره للإمبراطور (أن قوانين بلاطنا تنص على أن الموظفين الذين هم في درجه اقل من الرابعة لا يحق لهم مقابلة العرش وإذا كان لجلالتكم رغبه في الاستفسار عن أي شيء منه فان وزراء البلاط على استعداد لنقل هذه الرغبة) . ونظراً إلى أن الإمبراطور (كوانغ

هسو) يفتقر إلى الجرأة على نقض العرف فلم يكن أمامه سوى القبول بنصيحة الأمير[١].

وفي الرابع والعشرين من كانون الثاني ١٨٩٨ استقبل كانغ يو- وي في مجلس الوزراء بحضور لي هونغ- تشانغ و ونغ تونغ - خه و رونغ لو ، ولياو شو- هنغ رئيس هيئة العقوبات وتشانغ ين هوان نائب رئيس هيئة المالية . وتحول الاستقبال إلى مناظرة بين كانغ بوصفه ممثلا عن الإصلاح والآخرين بوصفهم خصوما له . وهنا يجب ذكر جميع مناقشات المناظرة لكونها أصبحت من أساسيات الصراع الأيدلوجي بين الاصلاحيين والمسؤولين المحافظين لوقت طويل[٢].

قال أول المتحدثين : أن طريق الإسلاف لا يمكن تغييره فرد عليه كانغ يو- وي بان طريق الإسلاف يعني مباشرتهم في حكم الأرض والحفاظ عليها . إما وقد أصبحت أرضهم ألان تنهب وتقتسم فلا فائدة من الحديث عن طريقهم. فمجلس الوزراء مثلا لم يكن منصوصا عليه في طريق الإسلاف أيضا. وعندما سأله لياو شو هنغ : من أين يجب أن يبدأ الإصلاح ؟ أجابه كانغ بأنه يجب أن يبدأ بإصلاح القوانين والنظم. ولما ضاق هونغ تشانغ ذرعا سأله بحده ما إذا كان يعني إلغاء(الهيئات المركزية الست)[٣] وجميع النظم الأخرى فكان جواب كانغ أنهم يعيشون في وقت يحتد فيه التنازع بين الدول الامبريالية وانه لم يجد من الممكن أبقاء أنفسهم داخل أبواب موصدة ، أما القوانين والنظم القائمة فقد فات عليها الأوان فضلا عن أنها تسببت في خلق الأزمات والمشكلات فلا بد من إزالتها ، وعندما أدرك كانغ أن ما قاله أكثر مما ينبغي ، تراجع قليلا وقال بأنه حتى إذا لم تزل القوانين والنظم كلها معا ، فيجب تغييرها على الأقل لتسهيل عملية الإصلاح وفي تلك اللحظة تدخل ونغ تونغ - خه متسائلا عن الكيفية التي يتم بها الحصول على الأموال اللازمة ، فأجاب كانغ بان اليابان أسست مصارف لإصدار العملات الورقية وفرنسا حددت ضريبة طوابع والهند حددت ضريبة على الأرض ، وان هذه الإجراءات كلها من شأنها توفير المال ، وقال بان الصين تمتلك أراضي شاسعة وعددا هائلا من السكان

، وإذا ما اكتفت بإدخال بعض التغيرات على أنظمتها فلا بد أن تزيد دخلها بمعدل عشرة إضعاف ما هو عليه أنذاك[1].

وفي الخامس والعشرين من كانون الثاني عام ١٨٩٨، قدم ونغ تونغ خه تقريرا بالمقابلة إلى الإمبراطور (كوانغ هسو) زكى فيه كانغ يو- وي مرة أخرى ، فعبر الإمبراطور أيضا عن استعداده لاستقبال كانغ ، ولكن الأمير كونغ واصل اعتراضه مقترحا أن يسمح لكانغ بإرسال رأيه مكتوبا كبديل للمقابلة وسيمكنه التشرف بالمقابلة ما لقيت اقتراحاته قبولا ، وهكذا عدل الإمبراطور من مخططه بشأن المقابلة ، وطلب من كانغ تقديم اقتراحاته مع بعض كتبه ومن بينها (بحث حول إصلاح ميجي الياباني) و(بحث حول الإصلاح السياسي الذي وضعه بطرس الأكبر في روسيا) وهذا الأمر مكن كانغ من التقرب أكثر إلى الإمبراطور الذي أمر بان ترفع إليه فورا جميع المذكرات والمقترحات التي يتقدم بها كانغ في المستقبل حال تسليمها ودون أدنى تأخير في أي حال من الأحوال ، وفي التاسع والعشرين من كانون الثاني قدم كانغ مذكرته السادسة وهي (مذكرة حول السياسة المتعلقة بالوضع العام) التي كتبها بناء على طلب الإمبراطور، وعزا من خلالها الآلام والأزمات القومية التي تعاني منها بعض البلدان ناتجا عن تمسكها بالطرق القديمة ، وتوصل إلى أن الوضع في مختلف البلدان يؤكد صحة ما يلي : (أن استقلال أية امة من الأمم يعتمد على مدى استعدادها لقبول التغيير، فعدم التغيير يعني الهلاك ؛ بينما التغيير الشامل يعني القوة ، والتغيرات الجزئية تحمل معها بذور الدمار، لذلك كانت امتنا تواجه خطر الفناء بسبب التزامها بالطرق القديمة ومقاومتها للإصلاح ، ولا يوجد بديلا للتغيير سوى تطبيق سياسة ميجي الإصلاحية تطبيقا عميقا)، ورأى أن تركيبة الحكومة الحالية غير مقبولة في معظم نواحيها وتشكل عقبة في طريق الإصلاح، لذلك اقترح وجوب إيجاد هيئة تكون بمثابة الأداة القيادية لتحضير وتنفيذ خطوات الإصلاح ، ويجب أيضا أن تكون تحت إشراف هذه الهيئة اثني عشر دائرة تباشر الشؤون المتعلقة بالقانون والمال والتعليم والصناعة والتجارة والسكك الحديد والبريد والتعدين والسفر والمنظمات الشعبية ، والسلاح البري والبحري كما اقترح ضرورة ترجمة الكتب

الأجنبية بصوره مكثفة وتغيير نظام الاختبارات المدنية وافتتاح مختلف أنواع المدارس وإقامة البنوك وتدريب الجيش وإرسال الطلبة إلى الخارج لأغرض الدراسة [١].

لذلك تضمنت هذه المذكرة جميع مطالب الاصلاحيين لأجل إحداث التغيرات السياسية، وبهذا شكلت برنامجا مهما لمحاولة إصلاح (المائة يوم) لعام ١٨٩٨، وأرفق كانغ مع مذكراته بعض الكتب المهمة حول تجارب الدول الإصلاحية ومنها كما ذكرنا كتاب (بحث حول إصلاح ميجي الياباني) وذكر كانغ في مقدمته : (لقد استغرقت أوروبا وأمريكا (٣٠٠) سنه من الجهد لتشكيل نظامها الحكومي، بينما خلقت اليابان نفسها على نهج النظام الأوربي والأمريكي في غضون (٣٠) سنه ، وعليه فان الصين ذات المساحة الشاسعة والعدد الهائل من السكان ، إذا تعلمت من اليابان القريبة منها سيكون بوسعها أن تبني نفسها بناءً أوليا حديثا في (٣) سنوات وتقود نفسها في الاتجاه الصحيح خلال (٥) سنوات وتصبح قوة عالمية خلال (١٠) سنوات)[٢] .

وبعد وقت قصير أرسل كانغ مذكرته السابعة إلى الإمبراطور عند اللحظة التي كانت عندها القوى الأجنبية المتصارعة على مناطق النفوذ والمستأجرة وإقامة الاستثمارات والامتيازات ، داعيا فيها الإمبراطور السير على السياسة التي انتهجها بطرس روسيا الكبير ومحاولة الاستعانة بتجاربه السياسية في حكم البلاد وجاء في مذكرته " إذا فضل جلالتكم البقاء في الأخاديد القديمة للمحافظين ، فان أقاليمكم سوف تبتلع وجناحكم سوف يقيدان وأمعاءكم سوف تقطع بالكاد ، وسوف يصبح حكم جلالتكم على أكثر من جزء صغير من إمبراطوريتكم القديمة "[٣] .

ويبدو من استعراضنا لمذكرات كانغ الإصلاحية أنها قد برهنت الروح الحديثة للتغيير وضرورة الإصلاح لمواكبة التطورات الحديثة وإصلاح الأساليب والمبادئ القديمة ، ونلاحظ كذلك أن محاولات كانغ في مذكراته لم تنته عند اعتراض الخصوم

لها بل نمت وتطورت بين الأوساط الشعبية من جهة ، والاستجابة الإمبراطورية المتمثلة بالإمبراطور (كوانغ هسو) من جهة أخرى.

المصادر :

١ نوري عبد الحميد العاني ، تاريخ الصين الحديث

٢ نادية كاظم محمد العبودي ، تطور الاوضاع السياسية الداخلية في الصين ١٨٥٠ – ١٩١١ .

قسم التأريخ _ المرحلة الرابعة / المادة /تجارب تحديث عالمية

اعداد / ا.م.د جمال فيصل حمد

المحاضرة الثانية

: تصاعد النفوذ الإصلاحي في البلاط

أدت الوسائل الإصلاحية التي قام بها التيار الإصلاحي إلى إفراز نتائج مهمة على صعيد المواقف الرسمية في البلاط ولاسيما مذكرات كانغ يو- وي ، مما أدى إلى بروز الصراعات الحكومية بين الإمبراطور (كوانغ هسو) والإمبراطورة (تزو هسي) وذلك لتقرب الأول من الاصلاحيين والإيمان بأفكارهم ومحاولة تطبيقها داخل الصين[١] ، ولاسيما بعد أن بلغ الإمبراطور سن الرشد وتخلت الإمبراطورة عن وصايتها عليه وتقاعدت في القصر الصيفي اعتقادا منها أن الإمبراطور سيسير على نهجها وخطاها[٢] بعد الحكم الشكلي للإمبراطور الذي دام ثلاثة وعشرين عاما قاسى خلالها غاية الملل من تلك الوصاية[٣] ، وامتلكت خلالها الإمبراطورة قدرات سلطوية وإدارية كبيرة وهيمنت بشكل واسع على إدارة شؤون الدولة[٤]، واستطاعت أن تستميل الكثير من المسؤولين الكبار وقادة الجيش وتجعلهم رجالا مخلصين لها ، ولكن كانت تعوزها الثقافة الجيدة فلم تدرك ضرورة الإصلاح للمحافظة على استقلال البلاد بل أنها لم تدرك أن الأوربيين يختلفون كليا عن القبائل المتخلفة المجاورة للصين ، ولم تكن على اطلاع ومعرفة بالسياسات العالمية والدولية وظلت تعتقد مثلما اعتقد قدماء الصين أن بلادها هي مركز العالم وإنها محاطة بالبرابرة وبحسب رأيها أن الاقتباس من الغرب سيؤدي حتما إلى تحطيم قوة المانشو وسيطرة الطبقة الوسطى والتجار على الحكم بقيادة الاصلاحيون[٥]، لذلك اتخذ الإمبراطور من تقربه للإصلاحيين لأجل مواجهة الإمبراطورة ، وسحب السلطة الحقيقية منها للتخلص من معارضتها

وعنادها التقليدي في إجراء الإصلاحات الأساسية للبلاد ، واعتبرت الإمبراطورة ذلك تهديدا خطيرا على مكانة وامتيازات أسرتها وسيعرض سلطتها إلى الانهيار[١] فهي على الرغم من تخليها عن الوصاية الإمبراطورية إلا أن سلطتها بقيت نافذة فوق قرارات الإمبراطور[٢] ، وكان لإجراءاتها اثراً واقعيا بين المسؤولين أكثر من إجراءات الإمبراطور الضعيف[٣] .

ويبدو أن الإمبراطورة تمثل الأداة الأساسية لعرقلة تبني الإصلاح ، لذلك فأن سياسة الإصلاح لم تطبق ما لم يتم أزالتها تماما لأجل وضع برامج الإصلاح موضع التنفيذ.

وتبلور هذا الصراع بين تيارين الأول : التيار الإصلاحي الذي سانده الإمبراطور (كوانغ هسو) وابرز قادته كانغ يو- وي وليانغ تشي- تشاو وتان سي- تونغ وغيرهم وكان معظمهم من الأقسام الجنوبية من الصين والتي ضلت معارضه للمانشو ، وكذلك يضم عددا من صغار المواطنين ممن يفضلون أقامة علاقات مع اليابان ويدعم هذا التيار أيضا كل من بريطانيا والولايات المتحدة واليابان بهدف الحصول على موطئ قدم داخل القصر لمجابهة النشاط الروسي داخل الصين[٤]، إما التيار الأخر هو التيار المحافظ الذي التف حول الإمبراطورة ويضم المسؤولين والمحافظين الكبار الذين خشو أن يزعزع الإصلاح مركزهم وعلى رأسهم الأمير (كونغ) ولي هونغ- تشانغ ويسود أنصار هذا التيار في الأقسام الشمالية من الصين الذي ظل مواليا للمانشو ومؤيداً للنشاط الروسي ومعارضا لبريطانيا واليابان ووقفت روسيا خلف هذا التيار بهدف تثبيت نفوذها داخل الصين[٥].

وحاولت بريطانيا واليابان بمحاولات عدة لاستمالة التيار الإصلاحي لإقناعه بالتحالف ، وذلك لمواجهة النفوذ الروسي المدعوم من قبل الإمبراطورة من جهة،

ومن جهة أخرى محاولة لإيجاد ظروف مناسبة لهم في الوسط الرسمي الجديد المتمثل بالتيار الإصلاحي المدعوم من قبل الإمبراطور(كوانغ هسو) .

واقتنع الاصلاحيون بضرورة التحالف مع بريطانيا واليابان وذلك لمقاومة روسيا وإضعاف قوى المحافظين المدعومة منها، تمهيدا لإجراء الإصلاح، فضلا عن ذلك أراد الاصلاحيين أن يتعلموا من هاتين الدولتين إدارة عملية الإصلاح الحديثة [١] .

وكان الاصلاحيون في حقيقة الأمر عاجزين تماما عن الاعتماد على أنفسهم لذلك لم يكن بوسعهم إلا التمسك بإمبراطور شكلي بينما يستعينون ببريطانيا واليابان في تنفيذ خطط ومشاريع الإصلاحات المقترحة[٢]

وعلى صعيداً آخر نجد أن سكان جنوب الصين أبدوا تأييدهم للتيار الإصلاحي ، بينما سكان شمال الصين أبدوا تاييدهم للتيار المحافظ [٣].

ويبدو أن استجابة وتفاعل أهل الجنوب نحو الاصلاح أكثر مما هو في الشمال ، يكمن في طبيعة أجواء مناخ القبول الشعبي تجاه الاصلاح نتيجة كون الجنوب مركز الوجود الأجنبي المتمثل بالموانئ المفتوحة والمستعمرات الأجنبية مما شكل ذلك إغراءا حديثا لكافة نواحي الحياة الغربية للصينيين مما دفعهم الى محاولة تقليدها والاقتباس منها.

الإعلان الإمبراطوري لمراسيم الإصلاح

شجعت النشاطات المكثفة التي قام بها الاصلاحيون من جهة ، ومناشدات بعض المسئوولين من جهة أخرى إلى تبني الإمبراطور (كوانغ هسو) للإصلاح ، وفي ضوء ذلك دعا الإمبراطور الأمراء والوزراء العاملين في المجلس الاستشاري الاعلى إليه وعبر إمامهم عن عزمه لسلوك سبيل الإصلاح[٤].

وقد نجح الاصلاحيون بعد وفاة الأمير كونغ الذي كان من ابرز معارضي الإصلاح [١] في إقناع الإمبراطور بإعادة تنظيم المناصب الحكومية[٢] ، فأوصى وانغ تونغ – خه(مستشار الإمبراطور) احد الاصلاحيين الموظف الحكومي وانغ كانغ – نيان في ضرورة تعيين كانغ يو– وي في احد المناصب المهمة وفضلا عن رغبة الموظفين في تقريب كانغ رسميا إلى البلاط فأصبحت لديه حظوة لدى الإمبراطور وذلك ما قدمه له من أفكار ونظريات حديثة حول الإصلاح والتنظيم والعمل ، فأصبح يميل للاعتقاد بأن الصين لن تستطع أن تواجه الأزمات دون محاولة قوية لتنظيم إدارتها الداخلية ، وعلى ذلك الأساس قام الإمبراطور في ١١حزيران ١٨٩٨ بإصدار أول مرسوم إمبراطوري مؤشرا من خلاله بداية لتبني الإصلاح ومما جاء في المرسوم: "نحن نصدر ألان هذا المرسوم الخاص ، حتى يكرس رعايانا جميعا من الأسرة الإمبراطورية وممن دونها كل جهودهم للإصلاح.... وكما أن الآراء تختلف حول السبيل الذي ينهجه الإصلاح فالذين يدعون وطنيون محافظون عنيدين يعتقدون بوجوب تمجيد الأعراف القديمة ونبذ الأفكار الجديدة دون هوادة ولا تساهل.... فإذا نحن واصلنا المضي في طريقنا التقليدي ، إذ جيشنا غير مدرب وموارد‌نا غير منظمة وعلماؤنا جهلة وصناعنا غير مدربين فكيف الوقوف على إقدامنا بين الشعوب.... وعندما يتغير الزمن لابد من تغيير القوانين والنظم تبعاً لتغير الزمن ، كما نرتدي الملابس الخفيفة في الصيف والفراء في الشتاء.... ويجب أن نضع حد للمخالفات الجوفاء والنظريات القديمة وتشجيع البحوث العلمية في كافة فروع العلم الغربية المناسبة للحاجات الراهنة وإزالة مالا نفع له من الأشياء، ويجب أن نؤسس جامعة في بكين نموذجا لتحتذي الإمبراطورية به ، ويحق لجميع المواطنين الدراسة فيها حتى نتمكن من تنمية مواهبهم وتعزيزها لنواجه بموجبها الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد ، ولن نتسامح في أي تهاون أو محسوبية ، ولا أي إهمال لهذه النصائح التي هي نصائح العرش "[٣].

وبعد يومين من إصدار المرسوم استقبل الإمبراطور (كوانغ هسو) المصلح كانغ يو- وي الذي أكد للإمبراطور بان الصين تحتاج إلى ثلاث سنوات فقط لتحقيق ما حققته اليابان خلال ثلاثين سنه[١].

وفي ٢٦حزيران تم تعيين كانغ موظفا في الدرجة الثانية وسكرتيرا لدائرة الشؤون الخارجية والسماح له بكتابة مقترحاته مباشرة إلى الإمبراطور[٢] ، علما أن الإمبراطور كان راغبا في تعيين كانغ في منصب اعلى إلا أن الدرجات الوظيفية والترقيات العليا كانت تحت سيطرة وأختصاص الإمبراطورة[٣].

وقام الإمبراطور أيضا بتعيين الاصلاحيين كل من تان سي- تونغ وليو كوانغ – دي ويانغ سوي ولين شوي بمناصب وظيفيه من الدرجة الرابعة كأمناء في المجلس الاستشاري الأعلى[٤] لمساعدته في إصدار المراسيم ودراسة العرائض التي يقدمها الموظفون للإمبراطور، وأطلق عليهم "الرجال الشرفاء الأربعة"[٥]، ونظر إليهم المحافظون الرسميون بحسد وكره شديدين[٦]، وتم تعيين ليانغ تشي- تشاو موظفا من الدرجة السادسة وأصبح مسؤولاً عن التعليم العالي ومكتب ترجمة الكتب في البلاط[٧].

ابدى كل من تان سي – تونغ ويانغ جوي استياءهم إلى الإمبراطور من تصرفات المحافظين والإمبراطورة(تزو هسي) ضدهم ، وأجاب الإمبراطور على ذلك بالقول: (يوجد هناك الكثير الذي لا يمكنني فعله بشأن هؤلاء المحافظين الجهلة العنيدين ،إذ لابد أن تتذكروا أيها السادة . أن واجبكم هو أن تبذلوا ما بوسعكم لتنفيذ الإصلاحات دون إثارة عدائهم ورغم أن أهدافكم في كيفية جعل البلاد ثرية وقوية علينا برغم ذلك المتابعة بحذر وعناية بحيث لن نعرض أنصارنا الأقوياء داخل الحكومة مقاومة عنيدة من قبلهم ، وإلا فإني لا يمكنني حتى الاحتفاظ بعرشي)[٨]

وأكد بحماس (أنه لن يشعر أبدا بأنه أدى واجبه ما لم يصل شعبه إلى وضع يسوده الازدهار والسلام) وفضلا عن ذلك أضاف (إلا تحاصر القوى الأوربية إمبراطوريتنا وترتكب إعمال عدوانية متكررة علينا ؟ إذا لم نتعلم أصول قوتها ونتبناها فلن يكون بالإمكان إصلاح حالنا)[١] وهو أمر يوحي بأن الإمبراطور على الرغم من اقتناعه بأهمية الإصلاح لكنه كان مضطرا إلى مجارات التيار المعارض للإصلاح والعمل بسرية ضده وضد الإمبراطورة .

وتولى كانغ وأعوانه من الأمناء في المجلس الاستشاري الأعلى توجيه السياسة الإصلاحية وقاموا بصياغة مشاريع المراسيم الإمبراطورية وخطط الإصلاح ، ولزيادة التأثير في الإمبراطور وجعله أكثر تفهما للإصلاح وضعوا بين يديه عددا من كتب ومقالات كانغ المعاصرة ومنها (تاريخ تدهور تركيا) و(تاريخ تقسيم بولندة) و(الثورة الفرنسية) و(الإصلاحات السياسية في ألمانيا) و(الإصلاحات السياسية في بريطانيا) و(مقارنة بين الأمم) و(بحث حول إصلاح ميجي الياباني) و(بحث حول الإصلاح السياسي الذي وضعه بطرس روسيا الكبير) محاولين وضع تجارب هذه البلدان الإصلاحية والسياسية أمام الإمبراطور وقاموا يحثونه على زيارة اليابان والأقطار الأخرى ليطلع على تجاربها بشكل مباشر[٢].

اعتمد الإمبراطور في تنفيذ سياسته الإصلاحية الجديدة على كل من كانغ وليانغ وتان وممن أبدوا استعدادهم لتنفيذ سياسة الإمبراطور الجديدة ، ولذلك أخذت المقترحات والمذكرات الإصلاحية التي يكتبها كانغ وزملائه تتدفق باستمرار إلى الإمبراطور، ويصدر على أساسها المراسيم والأوامر الخاصة بالإصلاح ثم بعد ذلك تعلن رسميا[٣] ؛ وفيما بين ١١حزيران و٢٢ أيلول لعام ١٨٩٨ وخلال (١٠٣)أيام صدر أكثر من (١١٠) مراسيم تضمنت مجموعه كبيرة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والثقافية والتعليمية وقد أطلق على تلك المدة باسم (محاولة إصلاح

المائة يوم) ، وذلك للمدة التي عاشتها الإصلاحات[١]، وجاءت محتوياتها الأساسية كما يلي :

أ-المراسيم الثقافية والتعليمية

جاء فيها إزالة أسلوب القوالب الجامدة[٢] في الكتابة وإصلاح أسلوب الاختبارات الإمبراطورية ، وان يكون المقياس في اختيار الطلبة الناجحين هو المعرفة العلمية وليس النظرية (جمال الخط والإسهاب في الأدب القديم)، ومحاولة استبدال جميع الاختبارات النظرية القديمة باختبارات عملية حديثة ، وكذلك تأسيس نظام مدرسي حديث تدرس فيه العلوم الغربية وتحول جميع المدارس التعليمية القديمة إلى مدارس حديثة تخضع إلى الأنظمة الصينية والغربية معا ، وان توزع المراكز التعليمية بما فيها الكليات والمدارس (الابتدائية والمتوسطة) على جميع الأقاليم والمقاطعات والمدن ، وتحويل جميع المعابد غير المدونة في السجلات الرسمية والأماكن المقدسة المخصصة للهياكل التذكارية إلى مدارس للتعليم[٣]، فضلا عن ذلك القيام بتأسيس جامعة في بكين لغرض تدريس كافة العلوم والمعارف الحديثة وان تكون انموذجا يطبق في العواصم الإقليمية كافة[٤].

وكما نصت المراسيم الأخرى أيضا على إنشاء مدارس متخصصة بالطب وهندسة سكك الحديد والتعدين والزراعة والإنتاج وغيرها من الميادين الأخرى[٥].

وتضمنت المراسيم الأخرى إرسال الطلبة إلى الخارج لأغراض الدراسة ، ويمكن لجميع الموظفين الراغبين في تطوير أنفسهم ثقافيا أن يسافروا خارج البلاد ، وان يتم اختيار الطلبة من مختلف المقاطعات على أساس الكفاءة لمباشرة الدراسة في الكليات والمدارس الثانوية ومعاهد التعدين في اليابان ، وتشجيع الكتابة والاختراع وتقديم المكافئات المادية والمعنوية للمخترعين ومؤلفي الكتب الحديثة ، وان يتم

وضعهم في مناصب حكومية تناسب كفاءتهم وخبرتهم وابتكاراتهم[١]، وكذلك إعطاء التراخيص الحكومية لتأسيس الجمعيات الثقافية والدراسية[٢].

ب- المراسيم السياسية والعسكرية

وجاء في هذه المراسيم حول الإصلاح السياسي والعسكري ، إذ يسمح لجميع الموظفين والأفراد الذين لديهم القابلية والقدرة في تأسيس الصحف اليوميه وكتابة جميع الموضوعات التي يرغبون بها بحرية ، وعلى جميع الصحف المنشورة في كافة الأماكن أن ترسل نسخا منها إلى الإمبراطور لغرض الإطلاع عليها ويجب السماح للموظفين والمواطنين معا بمخاطبة الإمبراطور مباشرة[٣]، وكذلك إلغاء عدد من المناصب والوظائف الفخرية[٤] ، وعلى جميع الهيئات الحكومية النظر في قوانينها ونظمها القديمة وتعديل المواد الغامضة والمعقدة وتحويلها إلى قوانين ونظم مبسطة لوضعها موضع التنفيذ[٥] ، وإلغاء الامتيازات التي يعيش بمقتضاها أمراء المانشو على مخصصات الدولة وأن توضع لهم الترتيبات اللازمة لانخراطهم في المهن الثقافية والتجارية والصناعية[٦].

أما ما يخص المراسيم العسكرية ، إذ تضمنت التدريب المكثف لوحدات الجيش البرية والبحرية وتجهيزها بأساليب حديثة ، وتأسيس نظام عسكري جديد على نسق النظم الغربي ، ويجب توحيد عيار جميع الأسلحة والذخائر التي تقوم بصنعها المصانع العسكرية في المقاطعات ، كما يجب تسريح القوات غير النظامية وتكوين وحدات نظامية مدربة تدريبا مهنيا وحديثا ، وتجنيد الرجال في المعاهد البحرية في المقاطعات الساحلية[٧]. فضلا عن ذلك وضع الخطط العسكرية والإستراتيجية وتقوية وتعزيز القوات العسكرية لأجل وقف الانتهاكات الأجنبية[٨].

ج- المراسيم الاقتصادية

تضمنت هذه المراسيم حماية وتشجيع الزراعة والصناعة والتجارة ، وتأسيس هيئات حكومية خاصة بهذه المجالات في بكين ، وان تكون لها فروع في جميع المقاطعات ، والعمل على تحديث الأساليب الزراعية القديمة والاستعانة بالأساليب الغربية في المجال الزراعي ، وتقديم المكافئات إلى المؤسسات الصناعية الناجحة وإنشاء الغرف والمدارس التجارية وتأسيس الصحف التجارية في المدن الصينية الكبرى ، وإنشاء هيئة إداريه عامه لإدارة الشؤون الخاصة بالسكك الحديد والتعدين ، وأن يكون مقر الهيئة في بكين وتشرف على جميع الشؤون المعنية في مختلف المقاطعات ، وكذلك مد شبكة الخدمات البريدية وتشييدها في بكين وجميع الموانئ التجارية في مختلف المقاطعات والمدن ، ووضعت من جهة أخرى الخطط لتنظيم النظام المالي العام وتنظيم مصادره وموارده ووضع الميزانيات المالية السنوية ، وعلى الهيئة المالية أن تقوم بدورها في تقديم التقارير الشهرية وعلى شكل جداول نظامية تبين من خلالها الإيرادات والمصروفات[١].

وعلى الرغم من إصدار الإمبراطور لمراسيم الإصلاح المقترحة من قبل الاصلاحيين إلا أن المقترحات التي تخص شكل النظام السياسي الجديد للإمبراطورية واجهها الإمبراطور (كوانغ هسو) بالرفض عندما طالبت العرائض التي قدمها كانغ يو- وي بتطبيق الملكية الدستورية بصورة سريعة ذلك عن طريق إصدار دستور وعقد مجلس وطني يجتمع فيه القادرون لمناقشة شؤون الدولة ، رفض الإمبراطور تقييد سلطته معلنا انه "يؤثر التنازل عن العرش على أن يبقى فيه من غير سلطة". لذلك فشلت دعوة الاصلاحيين بإصدار مرسوم يقضي بإقامة المجلس النيابي واضطروا إلى التراجع عن الكثير من مبادئهم مجاراة للإمبراطور[٢] .

وفي الوقت نفسه حدثت اختلافات في وجهات النظر بين الاصلاحيين أنفسهم حول شكل النظام السياسي الجديد ، فتان سي - تونغ اقترح العمل على إلغاء الملكية وإقامة نظام جمهوري ديمقراطي واخذ يمجد الحركة الجمهورية

المعارضة لحكومة المانشو ، وناقش فكرة الجمهورية في كتابه (العقيدة الإنسانية) الذي دعا فيه إلى إقامة نظام (الملوك المنتخبون) أي نظام الحكم الجمهوري ، ومن المحتمل أن مشاركته في محاولة إصلاح (المائة يوم) ما هي إلا خطوة نحو التغيير ومحاولة إنقاذ الصين من خطر التقسيم الذي ازداد في تلك المدة . واقترح لمواجهة هذا الخطر إقامة تحالف بين الصين واليابان وكوريا وأفغانستان وبلاد فارس التي كانت تعاني من ظروف متشابهة في نظام الحكم والتدخل الأجنبي ، إلا أن دعوته كانت مثالية أكثر مما هي واقعية لعدم توفر الإمكانيات اللازمة لنجاح ذلك التحالف(١).

إما كانغ يو- وي وليانغ تشي- تشاو فقد تبنوا مبدأ " حقوق الشعب " والداعي إلى إشراك البرجوازيين وملاك الأراضي في مناصب رسمية وتحدد امتيازاتهم في ظل نظام دستوري إلى جانب سلطة الإمبراطور ألا أن هذا المبدأ واجه معارضة شديدة بين قطاعات الحكومة ولاسيما البيت الإمبراطوري الذي كان يخشى صعود البرجوازيين إلى قيادة السلطة(٢).

وقابل مبدأ " حقوق الشعب " الذي أعلنه الاصلاحيين مبدأ " تصحيح الحقوق السياسية " من قبل المحافظ المعتدل تشانغ تشي- تونغ والذي أعرب عن معارضته لمبدأ " حقوق الشعب " لما يتركه هذا المبدأ برأيه من مشاكل كبيرة تعصف بالبلاد ، وان تطبيق هذا المبدأ يخلق حاله من الصراع بين طبقات المجتمع الصيني ويجعل البرلمان يحل محل الإمبراطور الأمر الذي يؤدي إلى انهيار سلطة الإمبراطورية وتفكيكها بدلا من تلاحمها وستكون كل عائلة أنانية لصالح نفسها وتكون كل قرية أنانيه لصالح نفسها وكل مزارع يريد إعفاءا لضرائبه ، ومن ابرز الحجج التي أعلنها تشانغ في معارضة لتأسيس البرلمان:

١-تدني المقاييس العلمية والإدارية والسياسية لدى التجار الذين سيكونون جزء من السلطة التشريعية في حال تشكيلها البرلمان وإنهم لا يتصفون بروح

الجماعة وبعد النظر ، مما يتطلب وجود سلطة حكومية قوية لكبح جماح صمودهم وجشعهم .

٢-من غير الحكمة تسليم النظام التعليمي إلى الطبقة الارستقراطية المحلية في حال تشكيل البرلمان .

٣-تقوية سلطة الحكومة المركزية عن طريق تأمين المعدات الحربية لدعم البنى العسكرية عن طريق القروض الأجنبية[١] .

ويبدو أن الفكرة التي تكمن وراء استنتاجات (تشانغ) هي أن إي تشكيلة برلمانية ستمثل مصلحة الأرستقراطيين والتجار إذ أنها لم تكن جزءاً من الحكومة المركزية بل جزءاً من تحطيمها.

وعلى صعيد آخر اعتقد الاصلاحيون انه بمجرد موافقة الإمبراطور على مراسيم الإصلاح ستتحول إلى حقائق ملموسة ، إلا أنها بقيت رسائل ميتة وذلك بسبب القوة المحافظة المتنفذه المتمثلة بالإمبراطورة (تزو هسي) والنواب والحكام الآخرين الموالين لها جوهريا الذين فظلوا سياسة الترقب متظاهرين بالتأييد بينما هم في الحقيقة معارضون للإصلاح ماعدا الحاكم الهوناني(تشن باو تشن)الذي كان الحاكم الوحيد الذي بذل جهوده في تطبيق مراسيم الإصلاح واثني عليه الإمبراطور في الوقت الذي وجه فيه اللوم إلى ليو كون يي نائبه في إقليم ليانغ تشيانغ والى تان تشونغ لين نائبه في إقليم (كوانغدونغ وقوا نغشي) لأنهما لم ينظرا إلى الإصلاحات بعين الاهتمام [٢] ، وظلوا إما خائفين من نتائج الإصلاح أو عاجزين عن فهمه وتطبيقه[٣] .

ويبدو أن من خلال التجربة المتناقضة في التعاطي مع تطبيق أو رفض الإصلاحات بين حكام المقاطعات أنها اعتمدت بشكل كبير وأساسي على مدى قناعتهم ورغبتهم في تطبيق الإصلاح ، فضلا عن توجيهات المسئوولين المعارضين

للإصلاح بمن فيهم الإمبراطورة الوصية إلى جميع حكامها الموالين إليها المتمسكين بالزى الكونفوشيوسي التقليدي لمعارضة جميع أشكال التغيير .

المصادر :

- جواهر لال نهرو ، لمحات من تاريخ العالم ، بيروت ١٩٧٥
- سلسلة كتب تاريخ الصين الحديث ، الحركة الاصلاحية عام ١٨٩٨ ، بكين ، ١٩٧٨
- الظاهر قيقة ، الصين الحديث ، تونس ، ١٩٦٠

قسم التأريخ _ المرحلة الرابعة / المادة /تجارب تحديث عالمية

اعداد / ا.م.د جمال فيصل حمد

المحاضرة الثالثة: الصراع الحكومي حول الإصلاح

أولا: إجراءات الإمبراطور (كوانغ هسو) لتطبيق الإصلاح

مع بدء الإصلاح الذي أمر به الإمبراطور في اليوم الحادي عشر من حزيران ١٨٩٨ اخذ الصراع يزداد حدة لأجل السيطرة على السلطة بين جناح الإمبراطور من جهة ، وجناح الإمبراطورة من جهة أخرى ، وعمل على تعيين عدد من الشخصيات الإصلاحية الموالية له ، وطرد عدد من كبار الموظفين القدامى الذين وقفوا عقبة بوجه الإصلاح[١].

وفي الرابع من أيلول أمر الأمبراطور بطرد ستة من كبار الموظفين بمن فيهم رئيس هيئة الطقوس والشعائر (التشريفات) هوايتابو ونائبه وشوى ينغ كوي[٢] ، ولقد تم هذا العمل بإيعاز من أمين مساعد هيئة الطقوس والشعائر وانغ تشانغ ، وذلك عندما كتب عريضته إلى الإمبراطور مقترحا فيها إلى" ضرورة قيام جلالتكم بزيارة إلى أنحاء العالم ، ولاسيما اليابان ليطلع على خبراتها الحديثة في تطبيق الإصلاح السياسي"، امتنع كل من هوايتابو وشيوي ينغ كوي عن تقديم المذكرة فرفض وانغ بدوره التنازل عن هذا الامتناع محتجا بأنهم نقضوا مبدأ الإمبراطور القاضي بحرية تقديم العرائض ، وصرح انه إذا كانوا مصرين على عدم تقديم مذكرته فانه يقوم بتوصيلها إلى هيئة الرقابة مباشرة لإرسالها إلى الإمبراطور، فأجابه شيوي ينغ كوي المعارض لمذكرته باتهامات باطلة ، مدعيا أن مذكرته الداعية إلى "ضرورة قيام الإمبراطور بزيارة اليابان تهدف إلى تعريض الإمبراطور إلى الخطر ومحاولة لاغتيال الإمبراطور هناك" ، واتهمه كذلك بالرغبة في إثارة القلاقل في المجلس الاستشاري الأعلى وبالمغالاة في الأمور وبإزاء ذلك عّد الإمبراطور (كوانغ هسو) أن هوايتابو وشيوي ينغ كوي وزملائهما أساءوا استخدام سلطاتهم فيما يتعلق باحتجاز المذكرة ،

لذلك تم عزلهم عن مناصبهم وأشاد بشجاعة ومهنية التعامل الذي امتلكه وانغ تشاو ورفع منصبه[١] إلى موظف من الدرجة الثالثة ومرشحا لمنصب نائبا لهيئة الطقوس والشعائر[٢] وتجاوز الإمبراطور قاعدة الأقدميه في التعيين والترقيات وقام بتعيين مؤيدي الإصلاح كل من وانغ هسيو– فان وتانغ شي–هسيو في مناصب نواب لهيئة الطقوس والشعائر[٣].

وفي السابع من أيلول أمر الإمبراطور بطرد لي هونغ– تشانغ نتيجة لاعتقاده في انه يعمل لصالح الاتجاهات الموالية لروسيا [٤] ، وقام بطرد (جينغ شين) من المجلس الاستشاري الأعلى بتهمة عرقلة الإصلاح[٥]. وبعد ذلك أوصى الإمبراطور مناصريه من الإصلاحيين المعينين الجدد في المجلس الاستشاري تجنب المعارضة العلنية للإمبراطورة ، وانه لا يستطيع معارضتها بشكل عملي في تطبيق الإصلاح وطلب منهم إرسال مقترحات تتناسب مع الوضع الحالي وان تغيير جميع القوانين القديمة يجب أن يكون ببطء لتجنب غضب الإمبراطورة وزمرتها لإنجاح الإصلاحات المقترحة [٦] .

من جهة أخرى أدلى الاصلاحيون بقولهم إلى الإمبراطور "انك لا تستطيع إجراء التغيير وإدخال الإصلاحات الحديثة تحت مظلة وجود الإمبراطورة تزو هسي في السلطة ، لذلك احتجزها في احد القصور ، وأقتل مستشارها الكبير وقائد الجيش رونغ لو "[٧] ، وأختارو يوان شي – كاي لتنفيذ هذه المهمة وعلقوا عليه كل أمالهم بصفته (الرجل الوحيد الذي بوسعه أن ينقذ الإمبراطور ، متوخين عن طريقه ، الوصول إلى أفضل النتائج)[٨] .

وفي مساء الثامن عشر من أيلول قام تان سي – تونغ بزيارة يوان شي– كاي في منزله وأطلعه على تفاصيل الخطة التي سوف يقوم بها وتقضي باستعمال يوان جنوده لقتل رونغ لو قائلا " أن لم توافقني على طلبي فسوف أموت إمامكم في هذه اللحظة وان حياتي بيدكم وحياتكم بيدي ولابد أن نحقق الأمر لصالحنا وصالح الإمبراطور" وبعد ذلك عهد إليه بمهمة أخرى وهي محاصرة الإمبراطورة في قصرها ومحاولة التخلص منها وأضاف تان "أنه لا يمكن للدولة أن تنهض ما لم يتم إزالة المتعفن القديم منها (تزو هسي) عن قيد الحياة " ونال يوان ضمانات كبيرة في حال تنفيذ الخطة ، وأوضح يوان لتان انه مستعد لتنفيذ هذه الخطة وعّد " قتل رونغ لو من الأمور السهلة "[١] .

وفي العشرين من أيلول دعا الإمبراطور (كوانغ هسو) يوان شي– كاي لمقابلته ، ووجه إليه الأسئلة بشأن تنفيذ الخطة التي بحثها تان معه قبل ذلك ، إلا أن يوان تنصل من تنفيذ الخطة خوفا من النتائج الخطيرة التي تخلفها قائلا للإمبراطور "استبيح جلالتكم عذرا في أن أتسلح بأقصى درجات الحذر" ، وفي ذلك المساء نفسه سارع يوان بالعودة إلى تينتسين وذهب إلى مقر رونغ لو مباشره إذ كشف له تفاصيل الخطة بكاملها [٢] .

وعندما عرف رونغ لو العشيق السابق للإمبراطورة (تزو هسي) الذي أنقذها من القتل في رحلتها إلى جيهول قبل (٣٧) سنة واصبح منذ ذلك الوقت يرتقي مناصب السلطة في الدولة والجيش معا[٣] ، إذ أسرع بإبلاغ الإمبراطورة بتفاصيل الخطة ، ونظراً للخدمات الجليلة والثقة التي قدمها يوان شي– كاي إليها ، أصبح له بعد ذلك مكانة متميزة بين أنصار الإمبراطورة ورقي إلى منصب نائب الإمبراطور في (خبي)[٤]

وبذلك قدم يوان مصالحه الخاصة على سلامة الإمبراطور والاصلاحيين والذي كان المؤيد والمتحمس لقضايا الإصلاح وهذا ما وجدناه في مشاركاته في نشاطات الاصلاحيين عام ١٨٩٥ .

٢- إجراءات الإمبراطورة(تزو هسي) ضد الاصلاحيين

وقامت الإمبراطورة تزو هسي وكرد فعل على ما قام به الإمبراطور من إجراءات لعزلها من سلطة القرار وإبعاد مناصريها من الوظائف والمناصب المهمة ، فاتخذت إجراءات مضادة لمواجهته وأزاحته عن السلطة وعدت المراسيم التي أصدرها الإمبراطور مراسيم ثورية وليست إصلاحية[١] .

بعد ثلاث أيام من صدور المرسوم الإصلاحي الأول اضطر الإمبراطور وتحت ضغط الإمبراطورة إلى إصدار ثلاثة مراسيم باسمه تحمل مؤشرات الخطر لمحاولة الإصلاح ، فبمقتضى المرسوم الأول تم عزل ونغ تونغ – خه عن منصبه وأحالته على التقاعد أما المرسوم الثاني فتولت من خلاله حق تعيين الموظفين والضباط ومن الدرجة الثانية فما فوق وان ينحصر ولاء الموظفين الجدد لها، إما المرسوم الأخير فقامت بموجبه بتعيين رونغ لو نائبا إمبراطوريا[٢] في مقاطعة خبي[٣].

وبناءً على هذه المراسيم مهدت الإمبراطورة الطريق إمام قوى المحافظين إلى الانقلاب والسيطرة على السلطة ، إذ تم التخلص من ونع تونغ – خه موضع الثقة الكبير للإمبراطور وحلقة الوصل بين الإمبراطور والاصلاحيين إذ هدفت من إزاحته قطع الصلة بين الاصلاحيين والإمبراطور[٤] ،وهو الذي أوصى الإمبراطور وهيأ عقله لتقبل الآراء التقدمية والأفكار الإصلاحية[٥].

وعلى الرغم من أن التقاليد الإمبراطورية كانت تمنع الإمبراطورة من استقبال الموظفين منذ تخليها عن العرش في عام ١٨٨٩ إلا أن الإمبراطورة لم تلتزم بها

وأمرت جميع الموظفين الجدد وكبار الموظفين والضباط بتقديم الولاء لسموها ، وهدفت من وراء ذلك الى الاحتفاظ بحق تعيين الموظفين في يدها تمهيدا لإعادة استيلائها على العرش وقامت بعدة إجراءات أخرى في هذا الصدد فأضافه إلى منصب نائب الإمبراطور في مقاطعة خبي الذي عهدت به إلى (رونغ لو) فقد تم تكليفه لقيادة الأقسام الثلاثة من الجيش الشمالي وهي فرقة قانصو تحت قيادة فو شيانغ ، وفرقة دويي تحت قيادة شي تشنع ، وقوات المشاة الحديثة التدريب بقيادة يوان شي كاي ، وبهذه الخريطة العسكرية يمكن لرونغ لو السيطرة على المسرح السياسي والعسكري في العاصمة بكين مركز إقليم خبي (تشيلي)[١] .

وانسجاما مع تلك الإجراءات قامت الإمبراطورة وعن طريق مناصريها بنشر الأدعاءات حول نية الإمبراطور لقتلها بمساعدة القوات الأجنبية وهزت بموجبها الشعب والمحافظين معا[٢] ، وبعد ذلك اقترحت الإمبراطورة على رونغ لو خطة اقتضت بمرافقة الإمبراطور إلى تينتسين في خريف ١٨٩٨ بدعوى مشاهدة استعراض القوات العسكرية هناك ، وبعد ذلك تقوم القوات العسكرية بإجبار الإمبراطور على التنازل عن العرش ، وثم تنصب على العرش إمبراطورا جديدا يكون تحت سيطرتها الكاملة [٣] . إلا إن هذه الخطة كشف أمرها وتخلف الإمبراطور إلى المجيء معها[٤] ، ومع ذلك استطاعت السيطرة على الأقسام الثلاثة للجيش ، وضمت تحت سيطرتها قوات الحرس الإمبراطوري إلى جانبها في العاصمة بكين[٥] .

ويبدو أن إمكانية سيطرة الإمبراطورة أصبحت واضحة عن طريق ضمان القوات العسكرية تحت سيطرتها ورسمها الخارطة العسكرية الجديدة الموالية لها في محاولة منها للسيطرة على الوضع السياسي والعسكري في بكين .

وقامت الإمبراطورة (تزو هسي) بنشر خدمها الموثوق بهم في إرجاء القصر الإمبراطوري لمراقبة الإمبراطور (كوانغ هسو) مراقبة دقيقة، وتفتيش جميع الداخلين

والخارجين إلى القصر بمن فيهم أمراء البلاط والوزراء ، على أن يتم إبلاغ الإمبراطورة بجميع ما يجري داخل القصر، وفضلا عن إجراءات السيطرة على الإمبراطور والاصلاحيين حضت الإمبراطورة بمساندة القوات المتضررة من إجراءات مراسيم الإصلاح بمن فيهم الطلبة الذين حرموا للوصول إلى الوظائف الرسمية عن طريق إلغاء أسلوب (اختبارات القوالب الجامدة) حتى بلغ الأمر بأحد المتقدمين للاختبار وهو(تسنغ ليان) احد أصحاب لقب (جيوي رن) من مقاطعة هونان قيامه بكتابة مذكرة إلى الإمبراطور طالب فيها بإصدار حكم الإعدام بحق كانغ يو– وي وليانغ شي– تشاو، وانقلبت أوامر الاصلاحيين التي قضت بتحويل الهياكل التذكارية المقدسة والمعابد ومراكز التعليم القديم إلى مدارس جديدة ، فجلبت لهم عداء المحافظين المتشددين ورجال الدين والبوذيين والكهنة الذين حرموا من وسائل خداع الشعب وابتزازه [١].

عبرت القوى المعارضة عن الكراهية البالغة تجاه الإصلاح واتهموا الإمبراطور (بأنه غير الأنظمة السياسية لأسلافنا) وبعد ذلك التفت القوى المعارضة المنهارة كلها حول الإمبراطورة لأجل شن هجوم مشترك للقضاء على حركة الإصلاح[٢] ، وبعد ازدياد حالة طرد الموظفين المحافظين الموالين للإمبراطورة المعارضين للإصلاح لاسيما بعد إصدار المرسوم الإمبراطوري في الرابع عشر من أيلول والقاضي بان يعمل الأمراء المنشوريين للحصول على قوتهم بأنفسهم ، واتخذ النبلاء المنشوريين هذا المرسوم ذريعة لمعارضة الإمبراطور والاصلاحيين ، فقاد ذلك إلى قيام المراقب في المكتب المسؤول عن شؤون القصر الإمبراطوري وهو(لي شان) ومؤيديه من المنشوريين إلى مقابلة الإمبراطورة لتقديم الشكوى إليها متهمين الإمبراطور فيها بأنه "يعادي المنشورين" ، مناشدين الإمبراطورة في ضرورة تسلمها مقاليد الحكم[٣].

لذلك استجمعت الإمبراطورة جميع الموالين لها بمن فيهم قادة الجيش وكبار المسؤولين فضلا عن القوات المعارضة للإصلاح ونفذت انقلابا رجعيا على السلطة في بكين في ٢١ أيلول ١٨٩٨ [١] واتجهت بعد ذلك إلى المدينة المحرمة التي يسكنها الإمبراطور كوانغ هسو ودخلت هناك على غرفته وبصقت بوجهه وقالت له "لقد أبقيتك على العرش طوال هذه المدة ثقة بك ، ولكنك لا تزال تصغي إلى أصحاب الضمائر الضعيفة من الاصلاحيين " فأجابها الإمبراطور قائلا "أني ليست لدي أي نية ضدك " إلا إن الإمبراطورة شتمته بحده وقالت له بعد ذلك "لم يكن بإمكانك الوصول إلى ما أنت عليه ألان بدوني" ولم ينقذ الإمبراطور من القتل لولا تدخل البعثات الأجنبية في بكين ، وقامت تزو هسي بتجريده من كل الرتب والألقاب وزورت مرسوما باسمه وضعت بموجبه كل السلطات في يدها وأشاعت انه مريض إلا أنها وضعته سجينا في أحدى القصور القريبة من بكين[٢] في جزيرة ينفتاى في بحيرة تشونفنان تحت الإقامة الجبرية[٣].

وعلى الرغم من سجن الإمبراطورة للإمبراطور فإنها لم تتمكن من سجن أو منع الأفكار والمبادئ الحديثة التي نادي بها الإمبراطور السجين والاصلاحيون التي أخذت تنتشر بصورة واسعة بين أوساط الحكومة وعامة الشعب .

وهكذا استولت الإمبراطورة مرة أخرى على زمام السلطة في حكومة المانشو، وأعلنت إن كل الإصلاحات التي ادخلها الإمبراطور بأنها باطلة[٤] ، إلا ذلك المرسوم المتعلق بإنشاء الجامعة في بكين[٥] ، وأعلنت "أنها تفضل إن تدع الدولة تموت على تنفيذ أي نوع من الإصلاحات"[٦] ونعتت الإمبراطور بأنه مصاب بجنون الإصلاح[٧]، وأما الاصلاحيون فوصفتهم بالوحوش والهمجيين[٨] وقد استطاع كل من كانغ يو– وي وزميله ليانغ تشي– تشاو من الهرب عن طريق السفن الأجنبية

إلى هونغ كونغ ومنها إلى اليابان ، وإما القادة الآخرون فقد تم إلقاء القبض على ستة منهم واعدموا دون محاكمة[١] ، وكان من بينهم الشخصية الإصلاحية البارزة تأن سي- تونغ ابن حاكم هوبي الذي كان بإمكانه الهرب مع رفاقه ، وعلى الرغم من معرفته بمصيره المحتوم الذي ينتظره في بكين وعارض زملاءه الذين دعوه إلى الهرب معهم بالكلمات التالية (لم تحدث الإصلاحات السياسية في أي بلد أبداً دون إراقة الدماء ، ولم اسمع لحد ألان بأنه قد أريقت الدماء لأجل الإصلاح السياسي ، ولهذا السبب إن الصين لم تنجح في إجراء الإصلاحات السياسية)[٢] ، وعّد بين أوساط المؤرخين والباحثين ، أول شهيد صيني في العصور الحديثة بسبب مطالبته بالإصلاح[٣] .

٣- فشل محاولة إصلاح(المائة يوم)

أسهمت عدة أسباب في فشل محاولة الإصلاح ومن أبرزها:

أ- اعتماد الاصلاحيين الكلي على الإمبراطور

كان لغياب الإدراك الحقيقي للإصلاحيين في تحديد قاعدة القوة الأساسية التي ينطلقون منها في تحقيق أفكارهم ومبادئهم الإصلاحية بالغ الأثر في فشلهم ، لذلك نجد أنهم اعتمدوا على السلطة الشكلية للإمبراطور وانعزلوا عن السلطة الحقيقية للإمبراطورة (تزو هسي) صاحبة الهيمنة الكبرى على البلاد[٤] معتقدين أن اعتمادهم على الإمبراطور وكسب وده وإصداره للمراسيم كافيا لإجراء التغيير[٥] ، فضلا عن ذلك أن الإمبراطور لم يكن يملك الأيمان الكامل بالإصلاح ولم يكن متفهما له وظهر ذلك واضحا عند رفضه التنازل عن بعض سلطاته ، عندما قدم إليه الاصلاحيون المقترحات الخاصة بالدستور والبرلمان[٦] ، الأمر الذي أدى الى بقاء النظام

السياسي القديم واستمرار سطوة النظام الإقطاعي[١] ولكون اغلب الاصلاحيين ينحدرون من اسر إقطاعيه فان فشلهم في تحويل الصين إلى دولة رأسمالية كان أمرا حتمياً دون القضاء على النظام الإقطاعي وبقاء الإصلاح بمعزل عن احتياجات الشعب المتعطش للعدالة الاجتماعية ويعتلي الإمبراطور من خلاله قمة الهرم الاجتماعي الإقطاعي الفاسد[٢].

لذلك لم يتخذ الأمبراطور ولا الاصلاحيين أية خطوة تجاه إلغاء النظام الإقطاعي وتحقيق العدالة الاجتماعية بين أبناء الشعب ذلك لأن هذه الخطوة تتعارض مع مصالحهم الخاصة .

فضلا عن قلة خبرة الاصلاحيين ومعرفتهم بالحضارة الغربية إذ اقتصرت معرفتهم بالغرب عن طريق الوسائل النظرية بما فيها كتب المبشرين وأساليب الإدارة في مناطق الامتيازات ولم يقوموا بسفرات خارجية إلى دول العالم ليطلعوا على أساليب الحكم والتجارب والنظريات السياسية وبقيت معرفتهم للثقافة الغربية معرفة سطحية[٣] .

ب- اتساع قوى المعارضة ضد الإصلاح

اعتقد المحافظون المتعنتون المعارضون للإصلاح بان النظام القائم هو إرادة السماء وهو غير قابل للتغيير ، وأشاروا الى إن لا فائدة من تغيير القوانين لان القضية لا تتعلق بالقانون بل بالإنسان ، إلا أن الاصلاحيون امنوا بتغيير القوانين لأجل تحسين وضع الإنسان وتحريره من قوانين وعادات الجهل القديمة ومحاولة إدخاله في العالم الحديث[٤].

أفرزت مراسيم الإصلاح طبقات متضررة (الموظفون ، الطلبة ، المنشوريين ، الفلاحين ، رجال المعابد) إذ تجمعت بعد ذلك وانضمت إلى جناح المعارضة الذي

تقوده الإمبراطورة وطالبوا منها استلام زمام السلطة من الإمبراطور والقضاء على محاولة الإصلاح [١].

فضلا عن ذلك غياب الإسناد الشعبي لمحاولة الإصلاح وعدوا كانغ يو- وي رجل نظريات أكثر من كونه رجل عمل وتطبيق ، وكانت الغالبية من الشعب حذرين من آراء الغربيين التي تغنى بها كانغ في أفكاره الإصلاحية[٢] لاسيما تلك الشعارات الداعية إلى مبدأ (حقوق الشعب) وإشراك الشعب في الجمعيات الوطنية والبرلمانات المحلية والمركزية وفي جميع المؤسسات الجديدة ، إلا إن الشعارات هذه أصبحت غطاءً شكليا لنظام قديم حاولت الحفاظ على بقائه وليس إزالته[٣] .

ويبدو أن غياب الإسناد الشعبي لمحاولة الإصلاح الذي يكمن في طبيعة عقلية ونفسية المجتمع الصيني الذي سيطرت عليها الأفكار والعادات القديمة سيطرة لا تدع مجالاً لتقبل الأفكار الحديثة التي نادى بها دعاة الإصلاح.

ج- عدم قدرة الاصلاحيين على كسب ولاء الجيش لهم[٤]

قامت الإمبراطورة بعد صدور مراسيم الإصلاح ، بجملة من الإجراءات تركزت اغلبها في توزيع المناصب العسكرية العليا على ضباط الجيش الموالين لها ، واستطاعت من خلالها تنفيذ الانقلاب على السلطة في ٢١ أيلول ١٨٩٨[٥] .

أما الاصلاحيون فقد فشلوا في استمالة القادة العسكريين والجيش إلى جانبهم كونهم من الموالين للإمبراطورة وخاضعين لأوامرها[٦]، ويعد فقدان الإمبراطور والاصلاحيين للسيطرة العسكرية من الأسباب المباشرة التي أدت إلى فشل محاولتهم الإصلاحية [٧] .

د- غياب أساليب التعامل الوطني مع القوى الأجنبية

عندما وصل الاصلاحيين إلى السلطة لم يكن لهم موقف محدد تجاه التدخلات الأجنبية في الصين ، على الرغم من الشعارات المناهضة للوجود الأجنبي التي رفعوها قبل وصولهم إلى السلطة ، إلا أنها كانت دعوات فارغة تدل على ضعفهم ، فضلا عن ذلك شهدت تلك المرحلة ضعف استياءات الاصلاحيين من الاجانب إذ اعتقدوا من جانبهم أن ذلك يكسبهم دعم وإسناد الدول الأجنبية لقضيتهم الإصلاحية[١] .

فضلا عن ذلك فأن الاصلاحيين لا يملكون أي فكرة عن طبيعة الاستعمار وعلى الرغم من إطلاعهم على إهانة بلادهم وهزائمها المتكررة على أيدي الاجانب ، إلا أنهم صدقوا الاكذوبة الاستعمارية في إن سبب ارتقاء الصين يكمن في أساليب معاملتها الدولية القائم على مبدأ المساواة في العلاقات الخارجية ، واعتقد الاصلاحيون بان (تقليد الغرب) سوف يجلب للصين احترامها ويضع حدا للاعتداء عليها ، وسيضمن لها التأييد الدولي في طريقها الإصلاحي الجديد[٢] ، إلا إن ادعاءات وثقة الاصلاحيين أصيبت بخيبة أمل ، لاسيما من الجانب البريطاني الذي نظروا إليه بوصفه الناصر لهم في محاولتهم الإصلاحية ، إذ نجد إن بريطانيا اتخذت موقفاً محايداً من الصراع الحكومي على السلطة ولم تقم بأمور مهمة لمساعدة الاصلاحيين وتسهيل عملهم ، بل أنها مارست اكبر ضغط سياسي على الحكومة الصينية بشان امتيازات السكك الحديد ، ولم تعمل على زيادة هيبة الصين بوجود التيار الإصلاحي[٣] ، ولعل ذلك الأمر أدى الى زعزعة الثقة بالاصلاحيين.

المصادر :

- **نوري عبد الحميد العاني ، جذور الحركة الاصلاحية في الصين ، مجلة افاق عربية ، بغداد ، ١٩٩٥**

- مثنى عبد الجبار عبود الخضيري ، محاولات الاصلاح والتحديث في الصين ، ١٨٦٠ - ١٩١١

قسم التأريخ _ المرحلة الرابعة / المادة /تجارب تحديث عالمية

اعداد / ا.م.د جمال فيصل حمد

المحاضرة الرابعة : انعكاس فشل محاولة إصلاح (المائة يوم) على الأوضاع

الداخلية ١٨٩٨-١٩٠١

١- الصراع بين الاصلاحيين والمحافظين

قبيل انقلاب أيلول بأيام قام الاصلاحيون بنشر الإشاعات المظللة عن طبيعة العلاقة الثنائية بين الإمبراطورة (تزو هسي) والإمبراطور (كوانغ هسو) والتي كانت غير واضحة أمام مسؤولي البلاط والرأي العام ، لذلك نجد إن إثارة الشائعات الإعلامية لتوضيح هذا الغموض أمرا يعد مهماً للرأي العام ، لذلك قام الاصلاحيون بنشر شائعات كثيرة وكانت الشائعة الأولى بان الإمبراطورة (قتلت الإمبراطور واستولت على السلطة بالقوة) ، وتداولت الصحف الأجنبية هذا الخبر مما دفع بالقنصل البريطاني العام في الصين إلى إرسال رسالة إلى حكومته في الثالث عشر من أيلول ١٨٩٨معتقدا بصحة الشائعة التي أثارت تعاطفاً بريطانيا للإمبراطور والاصلاحيين ؛ وإما الشائعة الأكثر قبولا فهي أن الإمبراطورة(قد ألقت الإمبراطور في غرفة مظلمة في جزيرة ينغتاي بعد عودتها إلى السلطة بزمن قصير وعينت اثني عشر إلى عشرين مخصيا لحراسته وقيدت حريته ، وزودته بالطعام غير الصالح للأكل) مما أثارت هذه الشائعات تعاطفا كبير مع الإمبراطور واستخدم الاصلاحيين هذه الشائعات لاستجماع قوى الشعب الصيني والأجانب نحو قضية الإصلاح والاصلاحيين[١] .

واجهت نشاطات الاصلاحيين معارضة شديدة من المحافظين وبعد انقلاب أيلول استطاعت الإمبراطورة إجبار الإمبراطور المحتجز لديها والحليف السابق للإصلاحيين ، على إصدار مرسوم في ٢٩ أيلول ١٨٩٨ أتهم فيه كانغ يو- وي بتأييد النظريات الهرطقية وتظليل الشعب والتخطيط لإرباك القوانين والتآمر لاعتقال الإمبراطورة وخيانة الإمبراطور وتأسيس الجمعيات السرية المعارضة لنظام المانشو، ولذلك نجد أن الاصلاحيين سوغوا موقف الإمبراطور بأنه" مرغم تحت سلطة الإمبراطورة فيما قاله ضدنا"[٢].

وبعد هروب كل من كانغ يو- وي وليانغ تشي- تشاو وإتباعهم إلى اليابان استطاعوا أن ينظموا عملهم ونشاطاتهم المعارضة ضد حكم الإمبراطورة ورحبت الحكومة اليابانية من جانبها بمجيء الاصلاحيين ومنحتهم حق اللجوء السياسي وسمحت لهم بنشر أهدافهم ومبادئهم من خلال عقد الاجتماعات وتوزيع المناشير [١] .

جاء احتضان اليابان للإصلاحيين لدوافع عديدة من بينها الرغبة في التقرب من الاتجاه الإصلاحي الذي ساند الكثير من دعاته المصالح اليابانية بسعيه لتقليد التجربة اليابانية وإمكانية التنسيق مع دعاته خدمه للمصالح نفسها ، مستندين في ذلك إلى تبشير الكثير من دعاة هذا الاتجاه بالتطورات الصناعية الصينية عبر إقامة المشاريع المشتركة مع اليابان أو السماح بإقامة المشاريع اليابانية فيها ، فضلا عن أن الاتجاه الإصلاحي لا يمكن إن يهدد البنية الاجتماعية للمصالح السياسية اليابانية لقيامه على الجانب الإصلاحي وليس الثوري[٢] .

قام كانغ يو- وي بموجب تعليمات سرية من الإمبراطور السجين[٣] بـ(تأسيس جمعية حماية الإمبراطور) في تموز ١٨٩٩ وبمساعدة يابانية وبريطانية هدفت إلى إنقاذ الإمبراطور واستعادة سلطته وإصلاحات (المائة يوم) وتشكيل حكومة ملكية دستورية والتخلص من الإمبراطورة وأنصارها المعارضين المعارض لكل إشكال التغيير والحداثة ، وفتحت الجمعية لها فروعا في مكاو وجنوب الصين لاسيما قوانغدونغ ، وأصدرت صحيفة ناطقة بلسانها وهي صحيفة (إصلاح الصين) الممولة من التجار الأثرياء المناصرين للإصلاح داخل الصين[٤] .

وفي محاولة لإيقاف نشاط الاصلاحيين في اليابان قام تشانغ تشي -تونغ احد مسؤولي البلاط الموالين للإمبراطورة بتحريض المشرف العام على أحدى البعثات العلمية المتجهة إلى اليابان على قتل من اسماهم جماعة (كانغ - ليانغ) الإصلاحية ولما فشلت محاولته في ذلك اتجه للضغط على الحكومة اليابانية لإخراج

كانغ يو- وي من اليابان مبيننا (إن تنفيذ سياسة التعاون الصيني – الياباني في مجال التعزيز الذاتي متوقف على مبادئ الحكومة اليابانية لإخراج كانغ من أراضيها). وبناءً على ذلك استجابت الحكومة اليابانية لهذا الطلب واعدت ذلك فرصة مهمة لمد نفوذها في البلاط[١] .

ويبدو أن احتضان اليابان للتيار الإصلاحي كان بمثابة ورقة ضغط على الحكومة الصينية وبعد إن ضمنت اليابان مصالحها في الصين عن طريق البلاط الحكومي بدلا من التيار الإصلاحي المعارض التي انتهت ضماناته بعد خروجه من السلطة أثر انقلاب أيلول ١٨٩٨، وبذلك أصبحت استجابة اليابان حتمية .

وفي ضوء ذلك غادر كانغ يو-وي اليابان في ٢٢ آذار ١٨٩٩ بعد إن موله اليابانيون بتسعه ألاف دولار لإكمال رحلته وقد أثار رحيله استياء عام لدى الاصلاحيون في اليابان ومناطق الموانئ الصينية المفتوحة . وشن الاصلاحيين هجوما إعلاميا واسعا على حكومة الصين عامه وتشانغ تشي- تونغ خاصة . وكانت أهم صحف الاصلاحيين في هذه المدة صحيفة (حوار الصين) التي أصدرها ليانغ تشي- تشاو في مدينة يوكوهاما اليابانية مطلع عام ١٨٩٩ وكتب وانتقد في مقالاتها مساعي حكومة المانشو في ملاحقة الاصلاحيين وترددت أصداء مقالاته على نحو واسع داخل الصين وخارجها[٢].

مما دفع بتشانغ تشي تونغ بإبلاغ دائرة الشؤون الخارجية بأخطار استمرار جريدة (حوار الصين) داعيا إياها بالضغط على وزارة الخارجية اليابانية لإخراج بقية الاصلاحيون من اليابان وإغلاق الصحيفة، إلا أن مساعي تشانغ كانت غير ناجحة إذ استمر الاصلاحيون بإثارة المعارضة الإعلامية والقلاقل في المناطق الصينية مثل تشكيانغ وكيانغسو وهونان وهوبي وبعض مناطق الصين الأخرى[٣].

وفي ٢٠ كانون الأول ١٨٩٩ أصدر باسم الإمبراطور مرسوما امبراطويا شجب فيه تصرفات كانغ وإتباعه لسعيهم للتحريض على التمرد وجمع الأموال لتجنيد الرجال (الأنانيين) حوله والتخطيط لقيام الحكم الجمهوري مدعيا انه " لم يدرك ما

كان ينوي كانغ في نياته السيئة تجاه أسرتنا الحاكمة " وأشار الى سعيه الى حماية الإمبراطورة وطلب منها تولي زمام الحكم بوصفها وصية عليه ، وأمر المرسوم بمعاقبة كانغ وليانغ لمواصلة جهودهما في التحريض على الثورة من الخارج ولمحاولتهما خلق حالة استياء في مناشيرهم المنطوية على الخيانة ، وأنهى هذا المرسوم الطويل بتوصياته وأوامره إلى المسؤولين الإقليميين الكبار باعتقال كل من كانغ وليانغ بأي وسيلة ممكنة سواء أحياء أو أموات ، وكرر الإمبراطور في مرسومه علاقته وصلته الوثيقة بالإمبراطورة ومعارضته لكانغ ومعاونيه وأصدر مرسوماً أخر في ١٤ شباط ١٩٠٠ أمر فيه المسؤولين " بوقف نشاط الاصلاحيين بما فيها مقالاتهم ومناشيرهم المحرضة ضدنا " ووضع حد للتحريض الإصلاحي للبلاط، وحدد مكافأة مالية قيمة إلى من يأتي بكل من كانغ وليانغ حيين أو ميتين[١].

نستنتج من ذلك كله إن طبيعة الصراع بين الاصلاحيين والمحافظين كان صراعا إعلاميا تضمن تبادل الإشاعات والاتهامات، وان تغيير موقف الإمبراطور من الاصلاحيين كان حتميا لكونه أصبح تحت رحمة الإمبراطورة واتخذت منه وسيله قيادية في إصدار المراسيم التي تدين وتشجب الاصلاحيين حلفاء الأمس القريب للإمبراطور، ويبدوا أنه لم تكن مراسيم الإدانة التي أصدرها الإمبراطور نابعة من أرادته بل من إرادة الإمبراطورة نفسها.

واستكمالا لإجراءات حكومة المانشو في ملاحقة الاصلاحيين وسجن الإمبراطور قامت الإمبراطورة بإعلان الطفل (بو تشون) ابن الأمير توان احد أمراء المانشو ، ولياً للعهد وذلك في ٢٤ كانون الأول ١٩٠٠ ، وعبرت هذه الإرادة عن رغبة الإمبراطورة الحقيقية للتخلص من الإمبراطور[٢] ، وكأجراء وقائي لتفادي أزمات الوراثة الشديدة التي أصابت الأسرة منذ تأسيسها ، وأن غياب ولي العهد الطبيعي أضافة إلى الصحة غير الجيدة للإمبراطور والحالة الخطيرة التي تمر بها الأمة ، شجعت البلاط في إعلان ولي العهد الجديد[٣] ، ولم يواجه هذا القرار سوى معارضة ضئيلة في البلاط تمكنت الإمبراطورة تخطيها . إلا أنه أثار موجة استياء لدى صغار

المسؤولون والنبلاء والتجار والطلبة وبقية الصينيين في الخارج إذ عارضوا ذلك القرار ورفعت مذكرات الاحتجاج إلى حكام المقاطعات في كل من تينتسين وهانغتشو ووتشانغ وشنغهاي واستنكرت اغلب الصحف الصينية قرار الإمبراطورة وطالب الصينيون في الخارج سفارات كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان في بكين للتدخل لإنقاذ الإمبراطور. وكانت أهم المذكرات هي المذكرة الجماعية التي أرسلت إلى بكين من شنغهاي في ٢٦ كانون الثاني ١٩٠٠ والتي وقع عليها نحو (١٢٣١) شخصا من نبلاء وتجار وطلاب ومسؤولين ، وكان أبرزهم مدير دائرة البرقيات الإمبراطورة في شنغهاي[١].

وحظيت تلك الاحتجاجات بمساندة الاصلاحيين الذين أثاروا الرأي العام الجديد الذي تكون في مناطق الموانئ المفتوحة ، واستخدم الاصلاحيين خلاله الصحف والمناشير في محاوله لاستخدام الضغط ألأعلامي لإنقاذ الإمبراطور. مما دفع تشانغ تشي- تونغ إلى وزارة الخارجية اليابانية وقناصل الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية بغلق الصحف الصينية الصادرة بأسماء صينية ويابانية في مناطق الامتيازات الإقليمية والمحرضة على الفتن وإثارة الاضطرابات – بحسب زعمه- ومن أهم الصحف التي دعا إلى غلقها صحيفة (كو- وين- باو) لصاحبها يان فو وصحيفة (تشنغ وي – شيه) لصاحبها وانغ كانغ- نيان ، فضلا عن ذلك حرض تشانغ البلاط على ضرورة وضع حد للنشاط الإصلاحي ومؤيديه وأصدرت الأوامر والمراسيم لمواجهة هذا النشاط ، إلا أن الحكومة لم تحرز أي تقدم في وقف النشاط الإصلاحي بما فيها الصحف الإصلاحية ، إذ وجدت الحكومة أن اغلب هذه الصحف بحوزة الاجانب ولم يكن بالإمكان قمعها وأدت إجراءات الحكومة في ملاحقة الاصلاحيين إلى بروز طبقه فتية متأثرة بهم في مناطق الامتيازات الأجنبية ومارست أنشطتها الإصلاحية والإعلامية ضد نظام المانشو بحرية كبيرة في التعبير عن آرائهم بحماية الاجانب وبعيدا عن ملاحقة القوات الحكومية لهم[٢].

٢- الصراع بين الاصلاحيين والثوريين :

أدى فشل محاولة الاصلاحيين إلى رجاحة اعتقاد الثوريين أن الحل الوحيد يكمن في تخليص البلاد من نظام المانشو عن طريق الثورة المسلحة كي يكون الطريق ممهداً لتحقيق الإصلاحات الجذرية داخل الصين[١] بعد فشل الإصلاح السلمي الذي اصطدم بعقبة الحياة التقليدية لنظام المانشو .

وبعد فشل محاولات الثوريين الأولى التي قامت بها (جمعية إنهاض الصين) سنة ١٨٩٥ ومحاولات الاصلاحيين سنة ١٨٩٨ في إصلاح الصين ، لذلك اتخذ كلا الطرفان من اليابان مقرا لمحاولاتهم الجديدة ضد نظام المانشو كلا حسب أهدافه وتوجهاته، وبعد فشل الزعيم الثوري صن يات سن في ثورته الأولى سنة ١٨٩٥ اتخذ من يوكاهاما اليابانية مقرا له وبدا يهيئ فيها لمحاولات ثورية أخرى وكان معظم أعضاء حزبه في يوكاهاما الذين يصل عددهم إلى أكثر من مائة شخص من التجار الصينيين البارزين في اليابان[٢].

وفي محاولة لصن يات سن للتقرب من الاصلاحيين أمر زملائه بالاستعانة بكانغ وليانغ زعماء الإصلاح في إقامة بعض النشاطات الدراسية والتعليمية في اليابان وقد توجت جهود (صن) بتأسيس (المدرسة الصينية الغربية) لتدريس العلوم الغربية والموضوعات المعاصرة وتم تغيير اسمها إلى (مدرسة الوئام العام) بناءً على طلب كانغ واستطاع التدريسيين الاصلاحيين في المدرسة إن يكونوا علاقات واسعة مع التجار الصينيون الموجودين في اليابان والذين كان اغلبهم من أنصار(صن) الثوريين، ولما كان الاصلاحيين يقلقون من اتصال أنصارهم بالثوريين خوفا من انخراطهم في المسار الثوري ، مما يخلق ذلك الفوضى في جبهتهم الإصلاحية ، فقد كتب الاصلاحيين عند مدخل (مدرسة الوئام العام) عبارة(ممنوع استقبال صن يات سن) رافضين دخوله إليها، فوقعت المدرسة التي أنشأها الثوريون في أيدي الاصلاحيين، وأصبحت هيئة لهم لممارسة نشاطاتهم فيها خارج البلاد[٣].

بعد فشل الاصلاحيون سنه١٨٩٨ وهروبهم إلى اليابان قام كانغ بتشكيل(جمعية حماية الإمبراطور) في يوكاهاما سنة ١٨٩٩ والتي هدفها كما ذكرنا سابقا إنقاذ الإمبراطور واستعادة سلطته والقضاء على حكومة الإمبراطورة . إما ليانغ فقام بإنشاء (جريدة الرأي الصريح) في اليابان، ومجد فيها الإمبراطور وانتقد فيها الإمبراطورة ونشر فيها مقالات مضادة لأسرة المانشو ، وأسس كذلك في تشرين الأول ١٨٩٩ (معهد الوئام العام) في اليابان ودرس من خلاله الطلبة النظريات البرجوازية الغربية كالحرية والمساواة وحقوق الإنسان وغيرها . وقد أوجدت أفكاره هذه ميلا شديدا من قبل صن يات سن ، مما وهب صن ثقته الكاملة بليانغ وطرح معه فكرة العمل المشترك والتنسيق المنظم لمواجهة نظام أسرة المانشو[١] .

إلا أن كانغ اتخذ موقفا سلبيا من صن معتقدا بان الارتباط به يؤثر على نشاطاته المستقبلية إلا أن كانغ وإتباعه الاصلاحيين استطاعوا كسب الكثير من أنصار (صن) الثوريين وكان اغلبهم من التجار الصينيين الذين كانوا أعضاء سابقين في (جمعية إنهاض الصين) الثورية ثم انضووا إلى (جمعية حماية الإمبراطور) الإصلاحية الحديثة التأسيس.واعترف بهذا التحول بقوله ((إن المدة التي تأسست فيها جمعية حماية الإمبراطور كانت أصعب مدة في حياتي الثورية كلها، لكونها حاربت الثورة وأفكارها الجمهورية))[٢].

أما ليانغ فلم يكن متعصبا كأستاذه كانغ ، إذ ارتبط بصن يات سن الذي كان يثق به ، وعبر له عن نفسه بوصفه مؤيداً للثورة وناقش ليانغ مع تشين شاو – يو ، احد أعضاء (جمعية إنهاض الصين) فكرة العمل المشترك وتوحيد الجهود الثورية الإصلاحية بحزب واحد، واتفق الطرفان على كتابة مسودة إجراءات العمل الموحد ، لكن (هسو تشن) احد أعضاء (جمعية حماية الإمبراطور) عارض هذه الفكرة وكتب إلى كانغ الذي كان في ذلك الوقت في سنغافورة لجمع التبرعات من المهاجرين الصينيين لدعم قضيته الإصلاحية ، محذراً إياه ((بأن ليانغ يقع شيئا فشيئا في فخ صن يات سن وعلينا إن نجد طريقة سريعة لإنقاذه)) وبعد إن استلم كانغ هذه

الرسالة بعث احد إتباعه إلى اليابان ومعه مبلغ من المال ليحث (ليانغ) بالذهاب إلى (هونولولو) بصفته معززا (لجمعية حماية الإمبراطور) وقبل إن ينطلق إلى (هونولولو) التقى (بصن) وأكد له بفكرة العمل المشترك بين الاصلاحيين والثوريين وطلب منه إن يزوده ببعض خطابات التزكية إثناء رحلته إلى (هونولولو) المهد التأسيسي (لجمعية إنهاض الصين) وزوده بذلك ليتعرف من خلالها على أهله وأقربائه والجمهور الثوري بمن فيهم القادة والتجارالذين رحبوا به ترحيباً واسعاً . وبعد قضاء ليانغ شهرا هناك استطاع إن يكون قاعدة شعبية كبيرة مستخدما الشعار الثوري في كسب الأنصار والمؤيدين، ونظم ليانغ فرعا لجمعية حماية الإمبراطور وقام بإقناع الكثير من الصينيين بالانضمام إليها على افتراض أن هدف الجمعية حماية الإمبراطور إلا أنه اتخذها ستارا ثوريا ، واخذ يجمع الأموال ويعد العدة للقيام بانتفاضة ضد حكم الإمبراطورة ، وعكست نشاطات ليانغ جدلا واسعا بين أوساط الثوريين ، ولاسيما صن يات سن إذ وجه انتقاده الشديد إلى ليانغ لخيانته له وحذر جميع إتباعه هناك بالابتعاد عنه، إلا إن رسالته كانت متأخرة جداً لإيقاف انضمام الكثير من أعضاء جمعية إنهاض الصين في هونولولو إلى (جمعية حماية الإمبراطور) وبهذا أدت نشاطات ليانغ إلى تفكيك وانهيار القاعدة الثورية التي كان صن يمتلكها في هونولولو[١].

واستغل الاصلاحيون القاعدة الثورية التي سيطروا على اغلب أنصارها وتنكرهم بالمظهر الثوري نتيجة انهيار قاعدتهم الشعبية بعد فشل محاولاتهم الإصلاحية الأمر الذي أدى إلى نمو الحركة الثورية و دفع بالاصلاحيين إلى تطبيق سياسة متناقضة (ثوريون في الظاهر وملكيون في الداخل) ، واستطاع ليانغ بعد ذلك استمالة الكثير من زعماء وأعضاء الجمعيات السرية داخل الصين[٢] ، مما أضاف رصيدا شعبيا أخر إلى حركتهم ولذلك قرروا القيام بانتفاضة في أب ١٩٠٠ في هانكو ، بقيادة جمعية الاستقلال التي شكلها الاصلاحيون في هونان بالتعاون مع رجال الجمعيات السرية . وحددت أهداف الانتفاضة بالإطاحة بسلطة الحكومة

المركزية في منطقة اليانغتسي وإقامة حكومة جديدة في وسط الصين وجنوبه ومن ثم تحقيق السيطرة الوطنية الكاملة على أنحاء البلاد كافة بقيادة الإمبراطور وتشكيل جمعية وطنية مركزها شنغهاي على إن تنتقل إلى العاصمة بعد تحقيق السيطرة الكاملة ، وعقدت الجمعية اجتماعاتها في (٢٦-٢٧) تموز ١٩٠٠ برئاسة الإصلاحي تانغ تاي – تشانغ ، وأعلن منهاجها الداعي إلى استعادة سلطة الإمبراطور وإحياء (المائة يوم) من الإصلاح ، ونالت الجمعية العديد من المؤيدين من المسؤولين والتجار والطلبة ولا سيما بعد موجة الاحتجاجات التي نالت من قرار الإمبراطورة (تزو هسي) الداعي إلى تعيين ولي عهد للإمبراطور (كوانغ هسو) وحظيت الجمعية ايضا تأييد الدبلوماسيين الاجانب في شنغهاي ، واستكملت الجمعية إجراءاتها اللازمة لإعلان الانتفاضة لذلك وضع الاصلاحيون جل مواردهم وإمكانياتهم في هذه المحاولة ، إلا أنها تأجلت لمرات عديدة نتيجة ضعف التنسيق بين أعضائها ونقص مواردها وانخفاض مستوى الدعم المالي لها ، مما أدى إلى انسحاب بعض الجمعيات السرية منها ومع ذلك فقد أعلنت الانتفاضة في ١٩ أب في نانكنغ إلا إن الحكومة استطاعت إخمادها بسهولة ، وألقى قادة الجمعيات السرية تبعية فشل ألانتفاضه على كانغ يو- وي الذي لم يوفر لهم الدعم اللازم لإنجاح هذه المحاولة بل أنهم حاولوا اغتياله وبذلك قرر كانغ الابتعاد عن النشاط المسلح في حين فضل ليانغ الانضمام إلى الثوريين للإطاحة بحكومة المانشو[١] .

وتزامنت في الوقت نفسه انتفاضات مماثلة قادها الثوريون في قوانغدونغ وهانكو وانكيانغ سنة ١٩٠٠ ومع أنها فشلت جميعا لكنها زادت من شعبية الحركة الثورية زيادة هائلة وقال صن في مذكراته " بعد فشلي الأول عام ١٨٩٥ أصبحت في نظر الأمة كلها متمرداً أو قاطع طريق أو رجل بلا مبادئ ومتهم بخيانة عظمى ..... ولكن بعد فشلي عام ١٩٠٠ لم يقف الناس عن لعني بل كانت العناصر التقدمية متعاطفة معي في ما أصابني من عدم التوفيق" [٢] .

ويرجع الصراع بين الاصلاحيين والثوريين إلى الخلفية العقائدية بين قيادات وبرامج الطرفين إذ أن الاصلاحيين ينحدرون من طبقة متمسكة بالتعاليم الكونفوشيوسية وبالثقافة التقليدية وعلى الرغم من اعترافهم في التطورات والتغيرات الحديثة وأهميتها في إصلاح الصين إلا أنهم بقوا في جوهرهم كونفوشيوسيون على العكس من طبقة الثوريين إذ اعتنقوا المسيحية وتلقوا تعليما أجنبيا في مدارس التبشير والجامعات الغربية ، ولم يكن لكانغ أن يقدم لهذه الطبقة سوى الاحتقار والازدراء ، لذلك نجد أن (مدرسة الوئام العام) التي سيطر عليها الاصلاحيين قد طلبت من طلابها بمن فيهم المسيحيين بالركوع أمام صورة كونفوشيوس وأدى نهج كانغ الإصلاحي تجاه صن والثوريين إلى إفساد توحيد العمل المشترك ضد نظام المانشو المستبد[١] .

٣- قيام حركة البوكسرز القومية

كان رد الفعل الشعبي تجاه فشل محاولات الإصلاح عنيفا وقد تمثل ذلك ببروز دور أحدى الحركات الثورية التي دعيت بحركة البوكسرز أي(الملاكمين) وكانت حركة وطنية قبل كل شيء ولم تكن هذه الحركة منقطعة الجذور عن الثورات والحركات السابقة إذ أنها ظهرت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بشكلها العلني بعد مدة من العمل السري اختلف الباحثون في تحديدها[٢].

قامت الإمبراطورة تزو هسي بعد فشل إصلاح ١٨٩٨ إلى تقوية الجانب العسكري لحكومتها ووضع حدا من خلالها للانتهاكات الأجنبية والتي بلغت ذروتها في ١٨٩٨ ، ولاسيما بعد المطالب التي قدمتها ايطاليا حول خليج سانمين[٣] . وعلى الرغم من الدعم البريطاني والألماني لهذه المطالب[٤] ، وعلى اثر ذلك تصاعد العداء بين الصين وايطاليا وأخذت الصين تشدد في تعاملها مع الاجانب[٥] ، وتحسبا

من خطوات قد يتخذها الاجانب ضد العاصمة بكين. تم نقل الوحدات العسكرية في الأقاليم الشمالية وتمركزها حول العاصمة ، وعهد أمر حماية الأقاليم إلى مليشيات محلية ، بعد تنظيمها وتدريبها على الأسلحة الحديثة وصدرت هذه التوجيهات بمراسيم إمبراطورية من قبل الإمبراطورة في ٥ تشرين الثاني ٣١ كانون الأول لسنة ١٨٩٨ ، والى حكام المقاطعات في شانتونغ وتشيلي وشانسي وجنوب منشوريا[١] ما أدى إلى بروز التنظيمات والجمعيات السرية بما فيها حركة البوكسرز والتي ظهرت بشكلها المفاجئ والعلني بعد فشل حركة الإصلاح عام ١٨٩٨.

ويعزى ظهورها إلى عدة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية، وتمثلت العوامل الأولى بالهزائم العسكرية المتكررة التي منيت بها الصين إمام الغرب من جهة واليابان من جهة أخرى في الحرب اليابانية – الصينية ١٨٩٤ – ١٨٩٥ وما تركته من أثار على الشعب الصيني ، ولاسيما إن غرامات الحرب دفعت الحكومة الصينية إلى زيادة الضرائب واستحداث ضرائب أخرى على الشعب ، فضلا عن تنازل الصين عن بعض جوانب سيادتها ، ثم جاء فشل محاولة الإصلاح (المائة يوم) لسنة ١٨٩٨ ليزيد في خيبة الصينيين في نظام الحكم وفقدان الثقة فيه وانتشار السخط والتذمر والميل إلى العنف والتمرد على دفع الضرائب والعمل الإجباري [٢] .

إما العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتي مرت بها الصين عامه ولاسيما الأقاليم الشمالية ، إذ تزايدت إعداد السكان زيادة كبيرة مع قلة الأراضي الصالحة للزراعة ، وشهدت مناطق الأقاليم الشمالية مواسم فلاحيه سيئة وتراجع الإنتاج الزراعي وأصبح لايسد التكاليف المصروفة والضرائب المفروضة وتعرض مناطق الشمال إلى الآفات الطبيعية من جراد الحشرات وحدوث الفيضانات ما أدى إلى حدوث مجاعة كبيرة في سكان مناطق الشمال ، فضلا عن الهيمنة الأجنبية على الاقتصاد الصيني عن طريق تقديم القروض ومد سكك الحديد وتطوير الملاحة النهرية وإنشاء البنوك وفتح المناجم وإقامة الصناعات الخفيفة للمدة مابين ١٨٩٥ – ١٨٩٨ في اغلب المناطق الصينية أدى ذلك إلى تدهور الصناعات الحرفية وخلفت

هذه التطورات ورائها أزمة من البطالة بين الفلاحين والحرفيين وعمال النقل والملاحين[١] مما جعل هؤلاء القاعدة الأساسية لحركة البوكسرز فيما بعد[٢].

إما العامل الأساسي لظهورها هو الكراهية الشديدة التي يكنها الصينيون للبعثات التبشيرية والمتنصرين من الصينيين الذين أصبحت كنائسهم أعظم شانا من الحكومة وامتلاكها مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية مستغله من خلالها الفلاحين استغلالا جائراً ، فضلا عن تحديها لتقاليد البلاد ونظمه وشرائعه ، مما زاد حقد الصينيين على المبشرين عقب صدور المرسوم الإمبراطوري في ١٥ آذار ١٨٩٩ الذي أعطى رجال الدين الكاثوليك سلطات وامتيازات تساوي فيه القساوسة بنواب الإمبراطور والحكام في المقاطعات وكان صدوره بضغط من الحكومة الفرنسية بوصفها الراعية للإرساليات الكاثوليكية[٣] .

والجدير بالذكر أن مقاطعة شاندونغ التي كانت مركز انطلاق الحركة هي أكثر مناطق الصين تأثراً بالعوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية إذ عانت من النفوذ البريطاني في ميناء وي هاي واي[٤] والنفوذ الألماني في خليج كياوشو ومطالبة الألمان بالامتيازات الإضافية في المجالات السياسية والاقتصادية[٥] ، لذلك ترك وجود النفوذ الأجنبي في شانتونغ الكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية ، وحظيت كذلك بنسبه كبيرة من الضرائب المضاعفة والمستحدثة مما ولد استياء كبيراً لدى سكانها ، ولاسيما الفقراء والفلاحين وفي سنة ١٨٩٨ غمر الفيضان معظم مناطق شاندونغ في حين أصاب القحط خمسين ولأية ومقاطعة وقد خلفت هذه الكوارث ورائها خسارة كبيرة في الأرواح والممتلكات[٦] .

كان للوجود التبشيري في شانتونغ له بالغ الأثر في إثارة سكان المنطقة ، إذ قاموا بالسيطرة على الأراضي وتدخلوا في المحاكم الصينية ، وفي عام ١٨٩٩تحالف المبشرون مع ملاك الأراضي والتجار وقاموا بخزن الحبوب وانتزاع الإرباح الفاحشة

عن طريق رفع الأسعار عندما ضرب تيار المجاعة شانتونغ في عام ١٨٩٩ ، وكان في شانتونغ وحدها ما يزيد على ألف كنيسة وثمانين ألف مبشر ومتحول صيني إلى المسيحية[١] .

ويبدو إن انطلاق الحركة من شانتونغ يكمن في حجم المشكلات التي واجهت سكان المنطقة ، مما هيأة هذه المشكلات القاعدة الشعبية لدعم الحركة وبالتالي انطلاقها .

وقام البوكسرز بحملات دعائية واسعة عن طريق المناشير هدفها جذب الأنظار الشعبية أليهم، وتحشيد قواها ضد الوجود الأجنبي بما فيه المبشرين داخل الصين، لاسيما بين أوساط الفقراء والفلاحين الأكثر تضررا من سياسات الأجانب والحكومة معا، وتضمن احد نشراتهم تنبؤات البوكسرز بالكوارث التي ستحل بالصين والتي تتمثل بالفيضانات المدمرة التي ستحل في هوبي وهونان والمجاعة والتمرد في كونغنان والحروب في سيشوان والاضطراب والفوضى في تشيلي ، وزعموا إن الذين يعملون الخير سوف يكونون في أمان منها وسوف تحل بالذين يعملون شرا [٢] . ونشر البوكسرز منشورا أخرا أوضحوا فيه (إن ما حل بشعبنا من كوارث وأزمات وحروب وإذلال ناتجا من الوجود الأجنبي على أرضنا بمن فيهم المبشرين، وبذلك أصبحت ممارستنا للملاكمة ألسحريه لأجل حماية بلدنا.... وطرد الأجانب وقتل المتحولين إلى المسيحية وحرق الكنائس.... ويجب على كل قرية يصلها المنشور إن تقوم بذلك ومن يتصدى لبرنامجنا فانه سوف يحرق) [٣]. " وتركزت هجماتهم على المبشرين والكنائس والمتحولين إلى المسيحية ، ولقيت إعمال البوكسرز هذه تأييدا من قبل حاكم شانتونغ (يوهسين) ما أدى إلى احتجاج السفير الفرنسي على جرائم البوكسرز بحق المبشرين في بكين[٤] وتبع ذلك احتجاجات المفوض الأمريكي التي ابلغ بموجبها دائرة الشؤون الخارجية بجرائم البوكسرز وطالبا منها إزاحة (يوهسين) والحفاظ على المبشرين بما فيهم الأمريكيين[٥] ، استجابة لتلك الاحتجاجات قامت

الحكومة بتعيين يوان شي كاي العسكري الناجح المرغوب به أجنبيا بدلا من (يوهسين) وقام يوان بإجراءات شديدة لقمع البوكسرز وإعدام قائدهم مما أدى إلى هروب إتباعه إلى إقليم تشيلي[١].

وفي ربيع ١٩٠٠ ثار البوكسرز في إقليم تشيلي وتلقوا تشجيعا من حاكمها العام (يو – لو) ودعمهم علنيا، وفعل البوكسرز كما فعلوا في شانتونغ ، مما أدى أيضا إلى احتجاج قناصل الدول الغربية في بكين وأصدرت الإمبراطورة تحت ضغوط الأجانب مراسيم إمبراطورية إلى حكام المقاطعات بوقوف الحكومة ضد إعمال البوكسرز الفوضوية وأرسلت لجان التحقيق إلى إقليم تشيلي لتقصي الحقائق وإطلاع الإمبراطورة على ما يجري هناك وجاءت نتائج التحقيق (إن البوكسرز أناس بررة ويمكن الاعتماد عليهم جدا) وبعد لقاء اللجنة بقيادات البوكسرز هناك ابدوا لهم التأييد والتشجيع مطالبين من البوكسرز بالتوجه نحو بكين[٢].

ويبدو إن هناك تأييدا مشتركا بين حكام المقاطعات وبعض المسؤولين في البلاط في تشجيع وتأييد البوكسرز في نشاطاتهم ضد الاجانب، وان إجراءات الإمبراطورة كانت شكلية أكثر مما هي واقعية في التعامل مع البوكسرز ، إذ أنها أرادت الاستفادة من قوتهم في دعم موقفها من الاجانب وطلباتهم غير المحددة .

وبعدها توسعت عمليات البوكسرز ضد المبشرين ومقرات المفوضيات الأجنبية في اغلب مناطق الصين ولاسيما في شانتونغ وخبي وتشيلي وشنسي ومنشوريا الجنوبية ، وسببت عملياتهم خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات الأجنبية وإحراق الكنائس وتدمير خطوط التلغراف وسكك الحديد[٣]، ثم توجهت الحركة نحو بكين ، وبعد تصاعد نشاط البوكسرز نبذت الدول الأجنبية خلافاتها ووحدت جهودها ضد الحركة[٤] ، لاسيما بعد غياب استجابة الحكومة الصينية إلى احتجاجاتها الداعية لوقف الحركة وحماية رعاياهم [٥] ، فضلا عن أسباب أخرى[٦] ، لذلك قررت ثماني

دول وهي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وألمانيا والنمسا والمجر وايطاليا وروسيا واليابان ، القيام بأعداد قوة مشتركة لقمع الحركة وذلك في ٤ حزيران ١٩٠٠ وقد وصلت القوة إلى حصون تاكو التي تحمي العاصمة من الداخل، إلا أن قوات البوكسرز دخلت بكين في ١٣ حزيران ، مما دفع بالقوات المتحالفة بالسيطرة على حصون تاكو وأمهلت الحكومة الصينية (٢٤) ساعة لتسليم الحصون ، إلا إن الحكومة الصينية رفضت ذلك ، مما دفع بالقوات المتحالفة إلى احتلالها ، وقد أدى ذلك إلى تأجيج مشاعر الغضب لدى الشعب الصيني بشكل عام والبلاط بشكل خاص[١] .

أدى تقدم القوات المتحالفة نحو بكين إلى قيام البوكسرز والحكومة بتصعيد هجماتها على الاجانب ، وتم قتل الوزير المفوض الألماني من قبل البوكسرز في ١٩ حزيران وسبقه بمدة قليلة مقتل سكرتير المفوضية اليابانية في الصين[٢] ، وقد حاصرت القوات الإمبراطورة لحي المفوضيات الأجنبية في بكين وأطلقت عليها النار ، وأصدرت الإمبراطورة في ٢١ حزيران مرسوما إمبراطوريا بإعلان الحرب على الدول الأجنبية وانضمامها إلى حركة البوكسرز ورفعت الأخيرة شعاراً (أبيدوا الأجانب واحفضوا المانشو) وطلبت الإمبراطورة من القوات المتحالفة مغادرة بكين خلال (٢٤) ساعة[٣] . وتحالفت الإمبراطورة مع حركة البوكسرز وقد استبان موقف البلاط الكامل إمام الدول الأجنبية . ونتيجة أشاعة غير مؤكدة من قبل الأجانب إلا إن الإمبراطورة اعتقدت بصحتها ، وأفادت تلك الإشاعة مطالبة الدول الأجنبية تسليم الإمبراطورة (تزو هسي) مقاليد نفوذها الإداري إلى الإمبراطور (كوانغ هسو) ، ويعد هذا المطلب تأكيداً واضحاً للمواقف السابقة التي أيدها الأجانب نوعا ما تجاه الإمبراطور والاصلاحيين ، فضلا عن ذلك فقد أعلن مندوبو كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان بعدم اعترافهم بولي العهد الجديد الذي عينته الإمبراطورة كما ذكرنا سابقا ، فضلا عن ذلك فرضت الدول الأجنبية مطالب أخرى كما أدلت بها الإمبراطورة إمام مسؤولي البلاط ومنها تخصيص مكانا للإمبراطور

للعيش فيه ، وان يتولى الأجانب بأنفسهم جمع الضرائب من المقاطعات بالنيابة عن الحكومة ، وان يكون زمام القوات العسكرية الصينية بأيديهم أيضا ، مما دفع بالإمبراطورة إلى القول: (ألان هم الذين فتحوا باب العداء ضدنا وباتت نهاية امتنا قريبة إذ سلمنا بصحة مطالبهم ... ولكن من الأفضل لنا محاربتهم حتى النهاية بدلا من غزونا دون مقاومة) وأيدها بذلك المسئولون وقالوا لها (سوف نكون في خدمة امتنا حتى الموت) إلا إن بعض المسؤولين الكبار أمثال شيو جينغ تشنع ويوان تشانغ[١] عّدوا تصرف الحكومة بإعلان الحرب على الدول المتحالفة على انه "انتحارا للإمبراطورية الصينية " وطالبوا بإجراءات شديدة لقمع البوكسرز، إلا إن الحكومة اعتبرتهم من الخونة والعملاء للأجانب ، وتم اعتقالهم وإعدامهم في الثامن والعشرين من تموز ١٩٠٠[٢] .

وبعد أن استبان الموقف النهائي بتحالف الحكومة مع البوكسرز توجهت قوات التحالف إلى بكين رغم تعرضها لهجمات قوات الحكومة والبوكسرز ، إلا إن مقارنة هذه القوات بقوات التحالف ضعيفة جدا من حيث العدة والعدد ، وبعد انتصارات سريعة حققتها قوات الحلفاء دخلوا القصر الإمبراطوري في الرابع عشر من أب ١٩٠٠ [٣] ، وقاموا بنهب الكثير من ثرواته[٤] .

وفي تلك الظروف هربت الإمبراطورة ومعها أفراد حاشيتها ومصطحبة كذلك الإمبراطور السجين (كوانغ هسو) إلى مدينة سيان عاصمة إقليم شنسي، وبقي البوكسرز وحدهم في مواجهة الأجانب وغيروا شعارهم إلى (فلتسقط حكومة المانشو والموت للأجانب ولتحيا الصين) وخولت الإمبراطورة لي هونغ تشانغ مسؤول البلاط الكبير في التفاوض مع الحلفاء ودفعته إلى تجريد البوكسرز من السلاح ومعاقبتهم[٥].

أضافة إلى قيام باقي حكام مقاطعات الجنوب بعدم التعامل الجدي مع قرارات الإمبراطورة الداعية إلى إبادة الأجانب في مناطقهم وغيروا شعار الإمبراطورة من (أبيدوا الأجانب) إلى(احموا الأجانب) مما دفع بالإمبراطورة إلى إعدامهم[1] . لذلك استطاع كل من يوان ولي وليو وتشانغ إن يتفاوضوا مع قناصل الدول الأجنبية في شنغهاي للحفاظ على الأمن والنظام في مناطقهم وبعيدا عن ساحات الصراع ، ومن جهة أخرى كان (رونغ لو) قائد الجيش الشمالي يملك قوة عسكرية كبيرة في تشيلي وكان محط أسرار الإمبراطورة إلا انه كان له دوراً جزئيا في تطور وانتشار حركة البوكسرز ووصولها إلى بكين وما ترتب على ذلك من نتائج خطرة تعرضت لها البلاد عامة والحكومة خاصة ، إذ انه كان يعلم جيدا بعدم الاستفادة من قوة البوكسرز واستياءه من مخاطرة المغامرة الحربية التي أعلنتها الحكومة على الأجانب . وكان بأمكان (رونغ لو) إن يقمع البوكسرز في تشيلي الذي كان حاكما عليها كما قام يوان شي كاي بقمعها في شانتونغ إلا إن موقف (رونغ لو) بقي غير واضح تجاه الحركة ، ويمكن توضيحه في مناقشتة موقف (رونغ لو) من خلال رسالة بعثها احد العسكريين الحكوميين وهو تسانغ هسيانغ والذي كان مسجونا حينها بعد انتهاء حركة البوكسرز وجاء فيها (خلال حركة البوكسرز تلقيت منك أوامر متكررة للأمر إتباعي بالهجوم على المفوضيات الأجنبية وضربها بالقنابل .... وقلت إن علينا فعل كل شيء لطرد الأجانب،وانك سوف تتحمل النتائج معي ، وفي الوقت الذي لاتزال فيه في منصب رفيع من مناصب الدولة ، وأنا هنا في رهن العقاب ، لقد بدأت الشكوك تساورني في أمرك) وهذا يعني أن موقف رونغ لو كان يعبر عن رأي الإمبراطورة ، ولكن في الأوامر التي أصدرها (رونغ لو) إلى ليو كوي–ي المحافظ العام لإقليم (ليانغ – كيانغ) تعطي انطباعا مختلفا تماما إذ جاء فيه (أمه ضعيفة تحارب عدة أمم قوية ، سرعان ما سيظهر الخطر علينا ، منذ ألازمان صار عرفا علينا أن نراعي عدم إصابة الدبلوماسيين للأمم الأجنبية بالأذى .... كيف يمكننا الخروج من هذه المغامرة الطائشة التي تحق بصدد خوضها بسبب البوكسرز الهرطقيين)، لذلك

نجد إن رونغ لو من جهة يأمر تشانغ هسيانغ بضرب المفوضيات بالقنابل ، ومن جهة أخرى انه يود حماية المبعوثين الأجانب[١].

ويبدو إن موقف رونغ لو هذا المتناقض ناتجا من تناقض موقف الإمبراطورة من الحركة في ذلك الوقت والذي كان حينها اخلص رجالها ومحط أسرارها ، وبذلك تتحمل الإمبراطورة الدور الأكبر في تطور الحركة وذلك لكونها لم تتخذ الإجراءات العملية للقضاء عليها قبل انتشارها ، إلا إنه بعد تصاعد نشاطات الحركة استطاعت تحويل خطر الحركة تجاه الأجانب عن طريق إعلانها بمحالفتهم ، إلا أنها أصطدمت بقوة دولية كبرى أعظم من الحركة المحلية التي أرهبتها واقتنعت في تحالفها في محاربة الأجانب ، وان جميع سياسات الإمبراطورة في تعاملها مع الأجانب غابت في ثناياها العبر المعاصرة التي واجهتها طيلة مدة حكمها ، وعدم الأخذ بها ودراستها في تصحيح الأخطاء ومواجهة الإحداث الجديدة .

وفي أخر المطاف خضعت الإمبراطورة لمطالب القوات الأجنبية ووقعت بروتوكول البوكسرز في السابع من أيلول ١٩٠١ والذي وقعه كل من لي هونغ تشانغ ، والأمير شينغ[٢] ، عن الحكومة الصينية مع ممثلي أحدى عشر دولة [٣] .

جاء في البروتوكول: إن تدفع الحكومة الصينية غرامة مالية قدرها (٤٥٠) مليون تايل (أي ما يعادل ٣٣٠ مليون دولار) وان تكون مضمونة بإيرادات الكمارك ، وضريبة الملح ، وتقوم الحكومة الصينية بتقديم اعتذاراً رسمياً إلى الحكومتين الألمانية واليابانية لمقتل وزيريهما المفوضين في بكين ، وأبلغت الصين ألمانيا بأنها سوف تقم نصبا تذكارياً في المكان الذي قتل فيه وزيرها ، وإقامة النصب التذكارية للأجانب الذين سقطوا على أيدي الحكومة والبوكسرز في بكين والمقاطعات ، وتعهدت الحكومة بإعدام ونفي عدد من مسؤلي الحكومة الذين اشتركوا في قتل الأجانب أو الذين قاموا بالتحريض ضدهم ، وكذلك تعطيل اختبارات الخدمة العامة (الوظائف) في المدن التي قتل فيها الأجانب وتعرضوا إلى المعاملة السيئة ، وتدمير حصون تاكو مع حق وضع القوات الأجنبية مابين العاصمة والبحر لحماية

المواصلات ، وحضر استيراد الأسلحة والعتاد العسكري لمدة سنتين قابلة للتجديد ، وعلى الحكومة الصينية القيام بمهمة منع النشاطات والجمعيات والحركات المعادية للأجانب وكذلك تحويل دائرة الشؤون الخارجية إلى (وزارة الخارجية) ، وان يحضى ممثلو الدول الأجنبية بالاستقبال والاحترام الجيدين والمساواة بين تلك الأقطار والحكومة الصينية ، وان يتولى الأجانب السيطرة على حي المفوضيات في بكين[١] .

المصادر :

- لين بي ، موجز تاريخ الصين ١٨٤٠ – ١٩١٩ ، بكين ، ١٩٧٦
- نوري عبد الحميد العاني ، تاريخ الصين الحديث

قسم التأريخ _ المرحلة الرابعة / المادة /تجارب تحديث عالمية

اعداد / ا.م.د جمال فيصل حمد

المحاضرة الخامسة: التبني الحكومي (المحافظ) للإصلاح

أدركت الإمبراطورة (تزو هسي) بعد انهيار اعتبار بلادها أمام الأجانب ، لاسيما بعد توقيع الصين اتفاقية البوكسرز وبنودها المذلة التي كرست بموجبها وضع الصين شبه الاستعماري من جهة ، وتنامي حركات المعارضة المتمثلة بالإصلاحيين والثوريين ضد نظام المانشو من جهة أخرى ، لذلك وجب على الإمبراطورة القيام بحركة إصلاحية شاملة إن أرادت البقاء في السلطة والتصدي لهذه الأخطار [٢] .

أعلنت الإمبراطورة عن رغبتها بتبني الإصلاح من خلال المرسوم الإمبراطوري المؤرخ في ٢٠ كانون الأول ١٩٠١ الذي أرسلته من منفاها في سيان (عاصمة شنسي) وحمل ختم الإمبراطور السجين (كوانغ هسو) ، وذكرت فيه ما

نصه : (يجب اتخاذ الخطوات الجريئة لتنفيذ الإصلاحات السياسية لجعل بلدنا قويا مزدهرا ، كما يجب علينا أن نصحح عيوبنا بمحاكاة نقاط القوة لدى الدول الأجنبية ، وأن نقود أنفسنا في المستقبل بواسطة الدروس التي استلهمناها من إخفاقاتنا في الماضي)[١] .

بدأت الحكومة حينذاك بالتخطيط لبرامج إصلاحية تهدف إلى رفع مستوى التعليم والجيش والاقتصاد وإقامة الحياة الدستورية وقد عُرفت هذه البرامج "بالسياسة الجديدة" ووعَدت فيها الإمبراطورة باتخاذ أحسن أساليب الحكم ، وأنظمتها المُتبعة في البلاد الأجنبية[٢] ، ودَعت الإمبراطورة في الوقت نفسه المسؤولين الكبار كافة داخل و خارج بكين لتقديم مقترحاتهم الإصلاحية في الميادين المختلفة إلى البلاط [٣] ، بما فيها السياسة الوطنية والمدارس والامتحانات والجيش والأمور المالية وغيرها[٤] .

وفي ٢١ نيسان ، تم تشكيل (لجنة الشؤون الحكومية) لدراسة المقترحات المتعلقة بالإصلاح وتقديمها إلى البلاط ، وقد تم إدارتها من قبل رونغ – لو و أ– كوينغ المقربين من الإمبراطورة ، وتم جعل كل من ليو كونغ – يي و تشانغ تشي – تونغ أعضاء فيها ويديرون شؤونها ويوجهون عملها من بعيد وهم في مناصبهم نفسها[٥] .

استجابة لطلب الحكومة قدم كل من تشانغ و ليو مذكراتهما المتعلقة بالإصلاح في تموز عام ١٩٠١ ، وعرفت بالمذكرات الثلاث الشهيرة ، إذ رسمت بموجبها القواعد الأساسية لبرنامج الإصلاح الحكومي ، وقد جاء في المذكرة الأولى : ضرورة قيام الإصلاح وبالاستناد على الشرعية الآيديولوجية المقتبسة من أقوال الحكماء القدماء لاسيما كونفوشيوس إذ قال: (بان الرجال يأثمون ويخطئون ، وبعد ذلك بإمكانهم الإصلاح) ووضحا كذلك بأن الصين غنية بمواردها البشرية إلا أنها فقيرة في الطاقات المعنوية ، وعزوا ضعف المعنويات إلى أصحاب النظرة الضيقة

من المسؤولين في وضع السياسات العامة للدولة وتسييرها في خدمة المجتمع ورفاهيته ، وركزا على وجوب تكوين الكوادر العلمية الكفوءة لإدارة مؤسسات الدولة بشكل جيد للارتقاء بالدولة والشعب معا ، واقترحا في هذا الصدد أربعة مقترحات هي : إلغاء الاختبارات العسكرية القديمة أولا ، وتأسيس المدارس العسكرية والمدنية ثانيا ، وإصلاح اختبارات الخدمة المدنية (الوظيفية) ثالثا ، ورابعا تشجيع الطلبة للدراسة في الخارج ، وأعطيا لكل مقترح من تلك المقترحات تفصيلا مهماً ، إذ امتزجت خلال هذه التفاصيل الإشارات الإصلاحية القديمة والحديثة مما أعطاها درجة عالية من الإقناع للحكومة لتبني الإصلاح [١] .

ويبدو من تركيز تشانغ وليو في مذكرتهم الأولى التأكيد على أصلاح التعليم لما يتمتع به هذا المجال من ضرورة في بناء الدولة الكفوءة ، ويؤدي في الوقت نفسه إلى تأهيل الكوادر والاختصاصات المختلفة لقيادة المؤسسات والدوائر الحكومية الجديدة ، وبذلك يعد الإصلاح التعليمي القاعدة الأساسية التي تبنى عليه الإصلاحات الأخرى .

أما المذكرة الثانية فقد ركزت على البنية الأساسية في بناء الدولة ونهضتها بما فيها أعادة التنظيم السياسي والإداري استجابة للظروف والتحديات الحديثة ، فضلا عن ضرورة التخلص من رواسب الماضي التقليدية التي أصبحت متناقضة مع واقع العصر ومحاولة أيجاد البدائل المناسبة للنهوض ومجابهة التحدي [٢] ، فضلا عن ذلك بأنه يجب على الحكومة استعادة ثقة الشعب بعد أن ضعفت كثيرا في السنوات الأخيرة الماضية قائلين:" إن مشاعر الصينيين اليوم ليست هي التي كانت قبل ثلاثين عاما ، فالناس معجبون بثراء الدول الأجنبية ويحتقرون فقر المملكة الوسطى(الصين) ... مما أدى إلى إضعاف القاعدة الشعبية للحكومة ، وبدأ المتمردون يظهرون شيئا فشيئا وهم يستغلون هذه الفرصة لنشر الأفكار الثورية ، لذلك لا بد أن نزيل عيوبنا قبل أن يتحد الشعب ضدنا ، وبعد ذلك يصعب علينا التصدي للذل ومقاومة الاعتداءات " [٣] .

ويبدو من ذلك أن تبني المسؤولين للإصلاح يكمن في تخفيف الشعور الشعبي المناهض لنظام المانشو وبذلك أصبحت الحكومة عاجزة عن مواجهته بالقوة بعد أن اتسعت القاعدة الشعبية المنتقدة لسياسات الحكومة ، فضلا عن تصاعد النشاطات الثورية بقيادة الاتجاه الإصلاحي(الثوري) الذي يقوده صن يات سن ، لذلك كان من الأفضل للحكومة أن تسلك طريق الإصلاح لتجنب هذه الأخطار.

وأما المذكرة الثالثة فقد جاءت أوسع واشمل من المذكرتين السابقتين ، لقد تضمنت أساسيات عامة ومهمة للأنظمة الإدارية والاقتصادية والعسكرية وبتفاصيل واسعة مستوحاة من تجارب الغرب والشرق (اليابان) لتطبيقها في داخل الصين ، وان الأمر الأساسي لنجاح الإصلاح يكمن في إيمان القيادة الحكومية بالتغيير لضمان نجاح نتائجها ، وتضمنت المذكرة جملة من المقترحات الإصلاحية في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية [١] ، وإنها تشبه إلى حد كبير المراسيم التي أعلنها الإمبراطور (كوانغ هسو) عام ١٨٩٨، وأثمرت مقترحات هذه المذكرة إلى جانب مقترحات ومذكرات أخرى تقدم بها مسؤولون آخرون إلى قيام الحكومة بسلسلة من المراسيم الإمبراطورية أواخر عام ١٩٠١، إذ أظهرت هذه المراسيم جدية البلاط في التزامه تبني الإصلاح[٢] ، على الرغم من تبني الإمبراطورة للإصلاح ألا أنها ظلت متمسكة بنزعتها المحافظة ، وظهر أثر هذا التمسك في المرسوم الذي أصدرته عام ١٩٠١ إذ ذكرت فيه " أن هذه الإصلاحات مستمدة من ماضي التعاليم الكونفوشيوسية" [٣] .

ويمكن عد تبني الإمبراطورة للقيام بالإصلاح اختراقا مهما لحواجز عنادها التقليدي الرافض لكل أشكال التغيير و الذي لازمها طيلة مدة حكمها ويعد تبنيها للإصلاح في الوقت نفسه هزيمة للنظام التقليدي القديم الذي لم يكن قادراً على مواجهة تطورات العالم الحديث بميادينها المختلفة .

الإصلاحات في ميدان التعليم

احتلت الإصلاحات التعليمية المركز الأول في أولويات الإصلاح التي أعلنها المرسوم الإمبراطوري الصادر في تشرين الثاني ١٩٠١ ، وذلك بسبب مطالبة العديد من المسؤولين بضرورة قيام الحكومة بإصلاح التعليم ، وسبقتها دعوات الإصلاحيين والمثقفين خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر عندما ركز كانغ في برنامجه الإصلاحي لعام ١٨٩٨ على التعليم ، وأعقبت ذلك جهود تشانغ تشي – تونغ في السنة نفسها داعيا خلال كتابه (الحث على التعلم) أن يضع حدا للدراسات الأدبية البحتة وطريقة الاختبارات الوظيفية مشيرا إلى أن هذا النوع من الاختبارات لم يكن بمقدوره تكوين قواعد وظيفية إدارية كفوءة لإدارة أسس الدولة الحديثة [١] ،لاعتماده على المؤلفات الكونفوشيوسيه الكلاسيكية منذ أكثر من ألفي عام مما ترك تأثيرا كبيرا في ميدان العمل الوظيفي الذي أصبح مناقضا للأنظمة المؤسساتية الحديثة [٢]، لأنه لم يعتمد على العلوم والأساليب الحديثة في التدريس والتدريب المحاكية لروح العصر وتطوراته الحديثة ، وبذلك أكد المسؤولون أن الإصلاح التعليمي لم يكن أساسا لتثقيف الشعب بقدر ما يكون هدفه الأساسي هو تطوير المهارات الكفوءة بما فيها التعليمية والسياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية لتوفر من خلالها كوادر إدارية في مختلف المجالات لقيادة المؤسسات والدوائر الحكومية الجديدة[٣] .

واستجابة لذلك اصدر البلاط أوامره في آب وأيلول ١٩٠١ بإنشاء المدارس على غرار الأنموذج الياباني وتقوم هذه المدارس بتدريس المناهج والعلوم والموضوعات الحديثة الى جانب المدارس التقليدية القديمة ، ووجهت الأوامر إلى المسؤولين وحكام المقاطعات بتحويل الأكاديميات إلى جامعات ومدارس حديثة ، وتحويل الأكاديميات الموجودة في العواصم الإقليمية إلى جامعات والموجودة في الأقاليم إلى مدارس متوسطة ، أما الموجودة في المقاطعات فقد حولت إلى مدارس ابتدائية [٤] ورافقت هذه التطورات بعض التنظيمات ولو كانت قليلة عام ١٩٠٢[٥].

وقدم كلا من تشانغ تشي- تونغ ويوان شي - كاي عام ١٩٠٣ مقترحات مهمة من اجل ضمان نجاح النظام الدراسي الجديد من جهة ، وإعطاء الضمانات المستقبلية لخريجي المدارس الجديدة من جهة أخرى ، إذ طلبا الإلغاء التدريجي لنظام الاختبارات المدنية ، إذ وصفوه " بالدراسات الفارغة " التي لا تخدم الظروف والتطورات المعاصرة ، وقد عزا تشانغ و يوان التطور البطيء للتعليم الجديد الى بقاء نظام الاختبار القديم وأنصاره المعارضين لكل أشكال التغيير والحداثة ولاسيما نظام التعليم الجديد[١] ، لأنه يؤدي إلى اختفاء مؤسساتهم القديمة التي اعتاشوا عليها لمئات السنين ،إذ نجد أن بعض المسؤولين المحافظين يساندهم بعض حكام المقاطعات لم يلبوا أوامر الحكومة في تطبيق قرارات الإصلاح ولاسيما قرارات التعليم ، واصفين المدارس الجديدة " بالكنائس المسيحية" ويعدون وجودها انتصارا للحضارة الغربية الحديثة على حضارة الصين العريقة [٢] .

قامت الحكومة وبناءً على مقترحات المسؤولين بإصدار مراسيم مهمة في كانون الثاني من عام ١٩٠٤ بخصوص تطوير النظام الدراسي الجديد ، إذ تم توزيع المدارس الجديدة والكليات على جميع مناطق الصين[٣] ، ووضعت المدارس الابتدائية في المناطق المحلية والفرعية أما المدارس المتوسطة فقد وضعت في الولايات ، ووضعت الكليات في المقاطعات والمدارس العليا بدلا من الجامعات في العواصم الإقليمية ، وينتهي هذا الهرم التعليمي بالجامعة الإمبراطورية في العاصمة الصينية بكين ، كما قامت الحكومة بإنشاء المدارس التخصصية كدار المعلمين الابتدائية ، فضلا عن مدارس مهنية وأخرى حرفية وتكون شهادتها معادلة للمدارس العليا ، كما تم منح خريجي هذه المراحل الدراسية نفس الدرجات التي منحتها الحكومة لخريجي مدارس التعليم القديم وتم منح خريجي المدارس الابتدائية درجة " الليسانس " والمدارس المتقدمة درجة "الليسانس المتقدم" وأما المدارس العليا فقد منحت خريجيها درجة " التخرج الإقليمي " وأخيرا تم منح خريجي الجامعة

الإمبراطورية[١] درجة " جين شي" ، أما مدة الدراسة في هذه المراحل فكانت بالنسبة للمدارس الابتدائية (٤) سنوات ، والمتوسطة (٥) سنوات ، والمدارس العليا (٣) سنوات [٢] ، وبعد ذلك يتأهل إلى الجامعة الإمبراطورية ، ومدة الدراسة فيها (٣) سنوات [٣] .

أما ما يخص مناهج المراحل الدراسية ، إذ شملت المدارس الابتدائية "علم الأخلاق ، وإعمال مشاهير الصين ، والإنشاء والأدب الصينيان ، والحساب ، والجغرافية ، والرسم ، والرياضة " ، أما المدارس المتوسطة فشملت " دراسة اللغة الصينية ، واللغات الأجنبية – اليابانية – الانكليزية – الألمانية – الروسية ، وعلم الأخلاق ، والجغرافية ، والتاريخ ، والعلوم الطبيعية ، والرسم والرياضة ، مع دورات في القانون والسياسة " أما الجامعة فتقسم إلى كليات أو أقسام وهي " الأخلاق – القانون – الأدب – الطب – الزراعة – الهندسة " [٤] .

لقد اصطدمت قرارات الإصلاح التعليمي بعقبات عديدة أدت إلى عرقلتها ومنها نقص الكوادر التدريسية وقلة المناهج الدراسية ، وغياب المستلزمات الدراسية ، وقلة البنايات المخصصة للدراسة ، وتعود كل هذه العقبات بجزئها الأكبر إلى قلة التخصيص المالي المرصود لها من قبل ميزانية الدولة [٥] ، ولمحاولة تجاوز هذه العقبات اخذ حكام الأقاليم على عاتقهم وضع الخطط المناسبة للنهوض بالواقع التعليمي بما في ذلك توفير الكوادر التدريسية والمناهج الدراسية وبناء المدارس وإدارتها ومراقبتها عن طريق تشكيل لجان خاصة بالشؤون التعليمية وأخذت على عاتقها توفير الكوادر التدريسية عن طريق فتح الدورات التدريسية والتأهيلية لمديري المدارس والمدرسين ، كذلك افتتاح بعض المعاهد لإعداد المعلمين[٦] ، كما تم الاستعانة بالأساتذة الصينيين ممن تلقوا التعليم في المدارس التبشيرية أو في خارج

البلاد وخريجي معاهد المعلمين[١] ، فضلا عن ذلك واجه نظام التعليم الجديد مشاكل أخرى أسوء من المشكلات السابقة كما وصفها تشانغ تشي- تونغ والتي تمثلت بوجود نظام الاختبارات المدنية (الوظيفية) والذي كان لوجوده الأثر الأكبر في زرع الخوف من المستقبل لدى الطلبة من خريجي المدارس الجديدة ، ومحاولة أبعادهم عن الوظائف الرسمية في الحكومة وتفضيل خريجي نظام الاختبار القديم ، مما دفع بعض حكام الأقاليم للطلب من الحكومة الإلغاء الفوري لنظام الاختبارات القديم [٢] .

لقد عَدّ حكام الأقاليم الإلغاء الفوري لنظام الاختبار خطوة أساسية لضمان تعجيل وصول الأمة الى الرقي والتطور من خلال الاعتماد على مدارس التعليم الجديد التي أخذت على عاتقها تخريج الإداريين والاختصاصيين الأكفاء لشغل المؤسسات الجديدة ، ومن اجل الوصول الى ذلك يجب إعطاء الضمانات الحكومية لخريجي المدارس الجديدة عن طريق توفير الوظائف الحكومية لهم [٣] .

واستجابة لمقترحات المسؤولين أعلنت الحكومة في ٢ أيلول ١٩٠٥ إلغاء نظام الاختبارات المدنية " الوظيفية " القديم[٤] ، وبهذا أزيلت واحدة من المؤسسات والتشكيلات المركزية القديمة في الإمبراطورية الصينية ، وخسرت الحكومة الدعم الآيديولوجي الكونفوشيوسي الشرعي لحكومتها ، وحلت الطبقة الراقية الحديثة بدلا من الطبقة الكونفوشيوسية القديمة [٥] .

أصدرت الحكومة في أيار ١٩٠٦ مرسوما آخر يقضي بتأسيس هيأة خاصة للتعليم إلا أنها اصطدمت أيضا بعقبة العجز المالي لتطويرها فاعتمدت الحكومة على دعم الحكام والأعيان في المقاطعات عن طريق إقامة المؤسسات لدعم القطاع التعليمي وانعكست بذلك مستويات التطور تبعا لتوفر المتطلبات المناسبة لها ، إذ نجد أن من أكثر المقاطعات استجابةً وتطوراً للقطاع التعليمي والثقافي هي كل من "

شانسي – هونان – تشيلي – تشكيانغ – كوانغدونغ – كيانغنو " إلا أنها ضعفت في المقاطعات الأخرى[١] .

كما أصدرت الحكومة في العام نفسه مرسوما أكدت من خلاله أن أهداف التعليم في المدارس الجديدة تنحصر في خمس نقاط هي (الولاء ، الكونفوشيوسية ، الوطنية ، الروح العسكرية ، النزاهة)[٢] .

شجعت الحكومة الصينية طلبتها على السفر الى البلدان الغربية واليابان لإغراض الدراسة والاطلاع على مؤسساتها وأساليبها لنقل خبراتها التعليمية ومناهجها الى الصين ، وفضلت الحكومة الصينية في هذا السياق السفر الى اليابان لأنه أفضل بلد لتدريس طلبتها لبناء الجيل الصيني الجديد المتعلم والمثقف لإدارة المؤسسات الصينية الجديدة ، وجاء هذا التفضيل لعدة أسباب منها قرب المسافة بين البلدين ، وقلة الكلف المادية مقارنة مع الغرب ، وتشابه العادات والتقاليد بين البلدين ، فضلا عن صعوبة اختلاط الصينيين بالغرب ، وسهولة متابعة المسؤولين الصينيين للطلبة في اليابان اقرب مما هو في الغرب [٣] ، إذ بلغ عدد الطلبة الصينيين في اليابان عام ١٩٠٥ نحو (٨٠٠٠) طالب ، وارتفعت هذه النسبة عام ١٩٠٦ الى (١٣٠٠٠) طالبا[٤] ، وبعدها تأتي الأقطار الغربية ، إذ كان عددهم هناك (٤٠٠) طالب لاسيما في بريطانيا وألمانيا وروسيا نتيجة تخلي هذه الدول عن الغرامات العائدة لهم بموجب اتفاقية البوكسرز، واشترطت هذه الدول على الصين أن تنفق الأموال التي تنازلت عنها على تعليم الطلبة في جامعات تلك الدول ، وتم تخصيص جزء من هذه الأموال لتطوير جامعة بكين وبمقدار ما أعجب هؤلاء الطلبة بالثقافة الغربية ونهلوا من علومها وأساليبها وأفكارها فقد حنق العائدون منهم على

المصادر :

١) مثنى عبد الجبار عبود الخضيري ، محاولات الاصلاح والتحديث في الصين ١٨٦٠ – ١٩١٤

تأخر بلادهم وبدؤوا يبذرون بذور الثورة على القديم[١] ، وصاروا عمودا فقريا في نهضة الدولة ورخاء الصين[٢] .

لقد أحرزت الحكومة تقدما في زيادة عدد المدارس عام ١٩٠٥ ، إذ بلغ العدد ٥٧،٢٦٧ مدرسة حديثة من ضمنها مدارس عسكرية وبحرية وكانت تنافسها ٣٨٩ مدرسة للمبشرين بين متوسطة وإعدادية ضمت أكثر من (١٥٠٠٠) طالب صيني[٣] ، وارتفعت مكانة المدارس الجديدة بعد صدور مرسوم أيلول في العام نفسه بإلغاء اختبارات الخدمة المدنية " الوظيفية " وبذلك أصبحت المدارس الجديدة مركز استقطاب مهم لكثير من أولاد الطبقة المثقفة والرسمية[٤] .

قسم التأريخ _ المرحلة الرابعة / المادة /تجارب تحديث عالمية

اعداد / ا.م.د جمال فيصل حمد

المحاضرة السادسة : الإصلاحات العسكرية

اعتمد إصلاح الجيش على محاولات محدودة غير منتظمة تشتد عند اندلاع الثورات الشعبية وبعد الهزائم العسكرية ، وأدركت الحكومة الصينية مدى ضعف جيشها العسكري إثناء حركة البوكسرز ومقاومة الأجانب ، وفي مواجهة هذه التحديات اتجهت الحكومة الى إصلاح قواتها العسكرية ضمن برنامج الإصلاح الحكومي التي أعلنته منذ عام ١٩٠١ .

ولهذا أصدرت الحكومة الصينية عدة مراسيم لإصلاح وتطوير القوات العسكرية استجابة لمقترحات تقدم بها المسؤولون في مطلع تموز ١٩٠١ ، وتضمنت مركزة القوات العسكرية وإنشاء الأكاديميات العسكرية وتطبيق وسائل التدريب الحديثة

---

٢) جواهر لال نهرو ، لمحات من تاريخ العالم ، بيروت ، ١٩٧٥

وإدخال المعدات والأسلحة الحديثة وتسريح الجيش القديم وتأسيس جيش جديد على غرار الجيوش والأنظمة الغربية واليابانية[١] .

أصدرت الحكومة في ٢٩ آب ١٩٠١ مرسوما إمبراطوريا تضمن إلغاء الاختبارات العسكرية التقليدية في الأول من أيلول من العام نفسه ، وأصدرت الحكومة أوامرها إلى جميع حكام الأقاليم حول ضرورة تسريح الجيوش القديمة وتكوين وحدات عسكرية جديدة على الطراز الغربي والياباني إلا أن الحكومة كانت قلقة في مسألة الإلغاء أو التسريح المباشر للجيش القديم خوفاً أن يؤدي إلى نتائج خطيرة على الحكومة لان ذلك يؤدي إلى تحويل الكثير من الجنود المسرحين إلى قطاع طرق في الأقاليم وباقي المناطق الأخرى ، وانضمامهم إلى التيارات المعارضة للحكومة بما فيها المنظمات الثورية ، وبناءً على مقترحات أحد المسؤولين أن تسريح الجيش القديم يجب أن يكون بشكل تدريجي لحين بناء القدرات العسكرية الجديدة وإيجاد البدائل المناسبة لهم بشكل يضمن عدم تمردهم وخروجهم على الحكومة مستقبلاً [٢] .

واتخذت الحكومة عدة إجراءات لتحسين المستوى الاجتماعي للمهنة العسكرية ، ووضعت المعايير الخاصة لاختيار الضباط والجنود ، وأن لا يكون المتقدمين أقوياء بدنيا فقط ولكن لزاما عليهم أن يكونوا متعلمين ، إذ تم تفضيل شباب الطبقات العليا الغنية والتجارية بحيث يكونوا رجال قوة وعمل ولا يكون هدفهم الأساسي الراتب العسكري بقدر ما تكون الأهداف الوطنية هي الأسمى ، وتم استثناء مدخني الأفيون وقطاع الطرق والمشردين وممن يثبت عليهم سجلات جنائية ، فضلا عن تزكية المسؤولين المحليين للجنود المتقدمين إلى الجيش الجديد[٣] .

وفي كانون الثاني ١٩٠٥ أعلنت الحكومة بمرسوم إمبراطوري عن خطة جديدة لتأسيس جيش حديث وبشكل تدريجي وتكتمل عام ١٩٢٢ ، ويكون الجيش في آخر المطاف يملك ٣٦ فرقة وكل فرقة (١٠،٠٠٠) جنديا ، وتقسم هذه الفرق الى

جيشين يعرفان بالجيش الشمالي والجيش الجنوبي ، ويتم التجنيد على أساس المبدأ الطوعي ، وتكون مدة الخدمة عشر سنوات[١] .

تولى يوان شي كاي تدريب الجيش الشمالي (بيانغ) الذي عينته الحكومة منذ عام ١٩٠٣ مساعدا للمفوض العام لمجلس إعادة تنظيم الجيش الحكومي الجديد[٢] ، فضلا عن منصبه بوصفه حاكما على إقليم تشيلي ، إذ قام يوان بدورا مهم بتشكيل الجيش الشمالي والاستعانة بالمدربين الألمان واليابانيين والضباط الصينيين الأكفاء الذين تدربوا في الخارج أو في الأكاديميات العسكرية الجديدة التي افتتحها المسؤولون في بعض الأقاليم لا سيما إقليم باودونغ[٣] .

وضع يوان عدد من الشروط الى المتقدمين للجيش الجديد ومنها أن يتلقوا تعليما حديثا أوليا على الأقل ، وان يكونوا قادرين على دفع الضرائب الحكومية ، وأن يكون لديهم عقارات تساوي بموجبها ملكية الفلاحين الأغنياء في الأقاليم الشمالية أو ما يعادل ارض زراعية كانت صغيرة أو متوسطة بالنسبة الى الأقاليم الجنوبية ، وأن يتكفل المتقدمين الى الجيش كل من السلطات القضائية الموجودة في أماكن سكناهم والوجهاء وملاك الأراضي ، وذلك لإبعاد العناصر المشبوهة وغير المرغوب فيها كي لا تتقدم الى الجيش الجديد[٤] .

وقام يوان بإجراءات اقتصادية لتأمين الموارد المالية لزيادة الدخل الحكومي من اجل الإنفاق على الجيش والمشاريع الأخرى عن طريق فرض الضرائب الجديدة وإنشاء المصارف الحديثة[٥] .

أما الجيش الجنوبي (هوبي) فقد تولى تدريبه وتأهيله تشانغ تشي تونغ ، وكانت أساليب التدريب مشابهة للجيش الأول[٦] ، وتضمنت جزءا من عناصره

العسكرية من الذين تخرجوا من المدارس الجديدة[١] ، ألا أن عدد وعدة هذا الجيش اقل من الجيش الشمالي[٢] .

وفي محاولة لتحقيق سلطة مركزية للشؤون العسكرية جرى تشكيل هيأة جديدة للحرب عام ١٩٠٦ ألا أنها لم تكن قادرة على فرض أي مركزية عسكرية موحدة خاضعة للحكومة المركزية وذلك بسبب افتقارها للدعم المالي ، فضلا عن أن تشكيل الجيوش الحديثة غلب عليها وجود الروابط المحلية والاجتماعية بدلا من الولاء والارتباط بالحكومة المركزية [٣]، وبلغت الأكاديميات العسكرية في عام ١٩٠٦ نحو (٣٥) أكاديمية تعمل على تدريب (٧٨٧) ضابطا و(٣٤٤٨) ضابط صف فضلا عن (٦٩١) ضابطا تلق تدريبهم في الخارج[٤] .

وعند نهاية عام ١٩٠٨ كانت هناك ست فرق ولواء مختلط للجيش الشمالي وقدرت بنحو (٦٠،٠٠٠) جنديا مع (٣٥٠) مدفعا ، أما الجيش الجنوبي فتكون من ثلاث فرق ولواء واحد وقدر بنحو (٤٠،٠٠٠) جنديا مع (١٧٤) مدفعا [٥] ، وأصدرت الحكومة مراسيم هامة لتعزيز المكانة الرسمية والمعاشية للجيش ، إذ جاء في مرسوم ١٥ حزيران عام ١٩٠٩ " إن الإمبراطور هو القائد الأعلى للقوات المسلحة " ، وأصدرت في ١١ تشرين الثاني من العام نفسه قرارا يحظى بموجبه العسكريين بالرواتب المماثلة للمسؤولين المدنيين[٦] .

وجرت محاولات بسيطة لتطوير القوات البحرية وبناء الأساطيل البحرية وتم تشكيل وزارة للبحرية عام ١٩٠٧ [٧] ، وكانت البحرية الصينية عام ١٩٠٨ تتألف من سفينتين حربيتين حمولة كل واحدة منها ٣،٠٠٠ طن ، ومراكب صغيرة قليلة[٨] .

الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية

أولا : الإصلاحات الاقتصادية

أدت التبعية الاقتصادية الصينية للوجود الأجنبي منذ حروب الأفيون حتى توقيع اتفاقية البوكسرز عام ١٩٠١ الى بروز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية نتيجة التفاوت الكبير بين الأساليب الأجنبية الحديثة والأساليب الصينية القديمة في المجال الاقتصادي ، ألا أنها أفرزت في الوقت نفسه انعكاسات مهمة على الحكومة والشعب الصيني في تحديث الحياة الاقتصادية .

ارتبط تطور الاقتصاد الصيني للمدة ١٩٠١ – ١٩١١ بالتطور الاقتصادي الأجنبي في داخل الصين الناجم من الامتيازات العديدة التي حددتها المعاهدات غير المتكافئة ، فضلا عن مناطق الموانئ المفتوحة أمام الأجانب للتجارة وإقامة المصانع والشركات التجارية ، والتي بلغ عددها (٨٢) ميناءا حتى ١٩١٢[١] .

واتجهت أولويات الاستثمار الأجنبي نحو تشييد سكك الحديد لتعزيز مركز الأجانب داخل الصين وتسهيل عمليات الاستيراد والتصدير ، فضلا عن بناء خطوط النقل النهري والشحن ونقل الركاب ، وعلى الرغم من أن أقامة هذه المشاريع تصب في خدمة الأجانب ألا أنها ساهمت الى حد كبير في تطوير الصين ، إذ أنها وفرت وسائل نقل سريعة ومريحة وساهمت أيضا في تدعيم سيطرة الحكومة على أقاليمها وتعزيز الروابط القومية بين السكان وتنشيط الحركة التجارية[٢] ، فقد بلغ طول سكك الحديد الجديدة عام ١٩١١ في داخل الصين نحو (١١،٤٠٧) كيلو مترا كانت (٧،٦٨٧) كيلو مترا منها لشركات أجنبية ، و (٣،٣٥٢) كيلو متر منها قد أنشأتها شركات أجنبية لحساب الحكومة الصينية ، و (٣٦٨) كيلو مترا فقط من عمل الشركات الصينية[٣] .وقد رافق هذه التطورات قيام الأجانب بتأسيس البنوك والمشاريع الصناعية بما فيها مصانع الحديد والصلب ومناجم الفحم ، فضلا عن قيام المصانع لإعداد البضائع للتصدير مثل الشاي والحرير وفول الصويا ومصانع أخرى لتزويد الأسواق المحلية الصينية ، وأسواق الشرق الأقصى للمنسوجات والزجاج والأسمنت

والسكائر وغيرها مستفيدين من العمل الرخيص والمواد الأولية البخسة الثمن ، ومما زاد من تطور هذه المشاريع الأجنبية هو استثنائها من قانون الحماية التجارية والضرائب الصينية ، لذلك بلغت صناعة المنسوجات القطنية في إقليم كيانغسو وحده نهاية ١٩٠٧ (٢٢) مصنعا ، أما في شنغهاي فقد بلغت مصانع الحرير عام ١٩١١ (٤٨) مصنعا ، جميعها كان يديرها الفنيون والمهندسون الأجانب[١] .

ونتيجة لذلك تركت الأساليب الاقتصادية الأجنبية الحديثة انعكاسا واضحا على تطور المشاريع الاقتصادية سواء كانت حكومية أو مستقلة وبلغت في المدة ما بين ١٩٠١ –١٩١١ نحو (٣٨٦) مشروعا صناعيا ، فضلا عن تأسيس البنوك والمصارف الوطنية وافتتاح المناجم وبناء سكك الحديد ، وشجعت الحكومة إقامة الصناعات الخفيفة كصناعة المنسوجات وطحن الحبوب وغيرها ، إلا أنها واجهت منافسة شديدة من البضائع الأجنبية التي واصلت تدفقها في داخل البلاد في ظل تعريفة كمركية ثابتة بنسبة (٥٪) كحد أعلى فرضتها المعاهدات السابقة ، فضلا عن منتجاتها داخل الصين وكانت من المشكلات الأخرى التي واجهتها الصناعات الصينية هو نقص الخبرة ورأس المال وانخفاض قيمة العملة الصينية بالنسبة للعملات الأجنبية ، إذ أصبح التايل الواحد من الفضة الذي يزن (٣٠غراما) من الفضة ، إي ما يعادل (٠،٦٢) دولارا أمريكيا عام ١٩٠٢ بعد أن كان يعادل (١،٢٠) دولارا عام ١٨٧٨ ، ما أدى الى زيادة العجز في الميزان التجاري وتراكم الديون الصينية وتراجع صادراتها[٢] .

أدى دخول البضائع الصناعية الحديثة الى الاسواق الصينية الى انهيار الصناعات اليدوية القديمة وفي مقدمتها صناعات الحرير وغزل القطن ونسجه ، وساءت أحوال الفلاحين على نحو كبير [٣] ، ولا سيما أن ذلك تزامن مع حصول تراجع كبير في أنتاج المحاصيل الزراعية بسبب تكرار حدوث الكوارث الطبيعية التي أدت الى تشريد قرابة نصف مليون مواطن في وسط وجنوب الصين في الأعوام

(١٩٠٢ – ١٩٠٦ – ١٩٠٧ – ١٩١١)[١] ، وكذلك أدى التوسع التجاري الأجنبي الى انخفاض عمليات المقايضة التي كانت شائعة في ذلك الحين ، وازداد تبعا لذلك التداول النقدي في المدن والأرياف[٢] ، مما دفع ذلك بعض التجار وملاك الأراضي الصينيين بتوظيف أموالهم في الصناعة الحديثة مما وفر الإمكانيات لتطور الإنتاج الرأسمالي في الصين[٣] .

وفي المدة ١٩٠٣ –١٩١١ نفذت الحكومة الكثير من المشاريع الصناعية محاولة منها لتطوير القطاع الصناعي لذلك بعثت الأمير تساي – تشين أحد أمراء المانشو الى أوربا وأمريكا واليابان للاطلاع على التطورات الصناعية الحديثة ودراستها لنقل خبراتها داخل الصين لتطوير القطاع الصناعي[٤] .

في عام ١٩٠٣استحدثت الحكومة هيئة للتجار في بكين[٥] ، وأقرت في ١٩٠٤ قوانين عديدة تتعلق بتشكيل الشركات التعاونية والغرف التجارية وتأسيس المصارف الحكومية[٦] ، وفي عام ١٩٠٦ تم تحويل هيأة التجارة إلى هيأة الزراعة والصناعة والتجارة[٧] ، وبلغت الشركات المسجلة فيها نحو (٢٢٧) شركة اعتمدت في عملها على المكائن والتقنيات الحديثة إلا أنها عانت في الوقت نفسه من نقص الأيدي العاملة ذات الخبرة والتدريب الجيدين، فضلا عن نقص رؤوس الأموال ، مما أدى إلى فشل اغلبها ، أما الشركات التي تمتعت بالمردود الاقتصادي فقد بلغت (٢٠) شركة ركزت اغلبها في صناعة النسيج[٨] ، وتم إنشائها في مراكز المدن الصينية الكبرى[٩].

ومن جهة أخرى أعطت قرارات الحكومة بتشكيل الغرف التجارية دافعا قويا للتجار إذ أصبحت غرف التجارة بمثابة الناطق الرسمي باسمهم والمطالبة بحقوقهم ،

وفي الوقت نفسه تقوم بحماية التجار الصينيين أمام المنافسة الأجنبية وساعد تشكيلها على توطيد الأواصر بين التجار ، وأتاح لهم فرص الاجتماع والنقاش حول الأوضاع السياسية والتدخل الأجنبي ومدى تأثيره في مصالحهم وأعطى لهم شعورا بالاستقلالية واحترام الذات الذي كانوا يفتقدونه في السابق فأصدروا الصحف المعبرة عن أرائهم مثل صحيفة " أخبار غرفة التجارة" التي عكست اهتمام التجار بالأوضاع العامة في البلاد لاسيما السياسية[١] ، وكمحاولة من قبل الحكومة للتنافس مع البنوك الأجنبية تم افتتاح بنوك صينية حديثة منها مصرف هيأة الدخل الحكومي عام ١٩٠٤ وأعيد تنظيمه ١٩٠٨ ، ومصرف الاتصالات والمصرف الصناعي عام ١٩٠٧ [٢] .

ثانيا : الإصلاحات الاجتماعية

لقد أقرت الحكومة مراسيم هامة في سبيل الإصلاح الاجتماعي فأصدرت عدة مراسيم في هذا الجانب ، ففي عام ١٩٠٢ رفعت بموجب مرسوم الحظر عن الزواج بين المنشوريين والصينيين[٣] ، وأصدرت مراسيم أخرى أعلنت فيها إلغاء عادتي " ربط الإقدام " القديمة و " تدخين الأفيون " الحديثة ، إذ كانت عادة " ربط الأقدام " أحدى عادات المجتمع الصيني الإقطاعي القديم[٤] ، وقد جرت هذه العادة عندهم منذ عام ٩٧٠م [٥] ، ومضمونها أن النسوة الصينيات منذ سن الثامنة أو التاسعة يحجزن إقدامهن بإحكام بقماش خشن من الإمام إلى الخلف[٦] ، ويضعن أقدامهن في قوالب حديدية أو خشبية[٧] ، وذلك لمنع نموهن ، كما أن الفتاة التي لا تمارس هذه العادة تكون غير مرغوبة للزواج[٨]، وكانت النسوة يعانين كثيرا من تقييد

نمو إقدامهن وكان السير بالغ الصعوبة ومؤلما وكانت هذه العادة تضر بالنساء صحيا [١] .

لقد تعرضت هذه العادة إلى انتقاد كبير ومتزايد ولاسيما في نهاية القرن التاسع عشر من قبل المصلحين الصينيين والمبشرين الأجانب بوصفها تقليداً بربرياً وهمجياً ، ولقد كان لجمعية " مناهضة تقليد ربط الإقدام " التي أسسها كانغ يو وي دورا بارزا في مواجهتها[٢] ، لذلك فقد اتجهت الحكومة وفي ضمن برنامجها الإصلاحي الذي بدأت به منذ عام ١٩٠١ إلى إصدار مرسوم إمبراطوري في العام الثاني أعلنت بموجبه إلغاء " عادة ربط الإقدام " ودعت جميع المسؤولين للقيام بحملة واسعة ضدها[٣] . وتعد هذه الخطوة (إلغاء عادة ربط الإقدام) من ابرز مؤشرات الإصلاح الاجتماعي الذي أدى بموجبه إلى تحرير المرأة الصينية من رواسب الحياة التقليدية القديمة .

أما ما يخص " عادة تدخين الأفيون " فهي الأخرى قد لاقت معارضة شديدة من قبل الإصلاحيين والوطنيين الذين رأوا أن جميع الإصلاحات تبقى عقيمة طالما استمر تعاطي الأفيون على نطاق واسع ، إذ سلبت عقول الملايين من الصينيين بمن فيهم كبار الموظفين والعسكريين ولم يكن يأتلف مع إصلاح وتقدم البلاد ولاسيما أن تعاطيه أصبح مشروعا طبقا لمعاهدة تينتسين عام ١٨٥٨[٤] . لقد كان لنشر التقرير الأمريكي عام ١٩٠٤ والذي استهجن من خلاله استخدام الأفيون في الفلبين ، إذ عدوا ذلك لا يضر بصحة الفرد فقط ، وإنما يضر أيضا بصحة الشعب والأمة معا، وأن العالم محكوم بمبدأ واحد وهو " البقاء للأصلح " وجاء في التقرير الذي كان له الدافع الأكبر في مناهضة تدخين الأفيون في الصين (إن الصينيين معرضون للفناء أذا لم يخلصوا أنفسهم من هذه العادة الهدامة) ، ولمواجهة هذا الخطر فقد شكل الاصلاحيون في بعض مناطق الصين الجمعيات لمكافحة الأفيون وقامت هذه الجمعيات بنشاطات إعلامية هامة لاطلاع الصينيين على الإضرار الاجتماعية

والاقتصادية الناجمة عن هذه العادة ، وقامت أيضا بتنظيم المسيرات الشعبية المنددة بتدخين الأفيون[١] .

ويبدو على الرغم من الأهمية التي تركها التقرير الأمريكي على الشعب الصيني لمناهضة عادة الأفيون إلا انه هدف في جوهره تهديد التجارة البريطانية التي تشكل مادة الأفيون اكبر صادراتها إلى الصين .

واستجابة لوتيرة الضغط الشعبي اصدر البلاط في العشرين من أيلول عام ١٩٠٦ مرسوما يهدف إلى القضاء على إنتاج الأفيون كليا وخلال عشر سنوات إي خفض الإنتاج بنسبة ١٠٪ سنويا ، وقد ساندت الإمبراطورة (تزو هسي) المشروع وأصدرت أوامرها بعقاب من لا يتخلى عنه بطرد الموظفين منهم وسحب شهادات الطلبة وإغلاق محلات بيعه وتعاطيه بصورة تدريجية وإعطاء مهلة زمنية محددة للضباط والمعلمين والموظفين للتخلي عن هذه العادة ، وعلى الرغم من جدية هذه الإجراءات إلا أنها تبقى غير مجدية ما لم يتم الاتفاق مع الحكومة البريطانية المصدرة الأساسية للأفيون الى الصين ، وتحت تأثير ضغط الرأي العام في بريطانيا على حكومة الهند تم في عام ١٩٠٨ توقيع اتفاقية أوجبت على الهند أن تقلل صادراتها من الأفيون إلى الصين بمقدار العشر في كل عام حتى يتم إيقافه بشكل نهائي[٢] ، وأخذت الحكومة الصينية من جانبها تشكيل جمعيات رسمية وضعت بموجبها عدد من الإجراءات للحد من هذه العادة ومنها تسجيل عدد المدمنين وإلقاء المحاضرات الإرشادية عليهم بغية تنبيههم اتجاه مخاطر تدخين الأفيون ووضع العلاجات المناسبة لهم[٣] .

المصادر :

- سلسلة كتب تارخ الصين الحديث ، الحركة الاصلاحية عام ١٨٩٨ ، بكين ١٩٧٨

- لين بي ، موجز تاريخ الصين ١٨٤٠ – ١٩١٩ ، بكين ، ١٩٧٦

قسم التأريخ _ المرحلة الرابعة / المادة /تجارب تحديث عالمية

اعداد / ا.م.د جمال فيصل حمد

المحاضرة السابعة : الإصلاحات الإدارية والسياسية

أولا : الإصلاح الإداري :

بعد التطورات الحديثة التي تغلغلت في داخل الصين في مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أصبح لزاما على حكومة المانشو تعديل نظامها الإداري واستحداث أنظمة أخرى لمواكبة هذه التطورات وتكوين شبكة إدارية موحدة تربط الحكومات المحلية بالحكومة المركزية مما يؤدي إلى تقوية الحكومة المركزية وزيادة سيطرتها على الحكومات المحلية إذ كانت هذه السيطرة ضعيفة سابقا نتيجة غياب المركزية الإدارية وقوة السلطة لدى حكام الأقاليم[١].

وتنفيذا للوعود الصادرة في كانون الثاني ١٩٠١ باشرت الحكومة بتطوير فروع الإدارة المركزية وزيادة كفاءتها ، إذ تم رفع درجة الهيئات والدوائر التي وجدت في السابق في البنى الإدارية ، إلى استبدالها واستحداث هيئات أخرى لذلك أنشأت للمدة من ١٩٠١ – ١٩٠٦ إحدى عشرة هيئة والتي أعلنتها الحكومة بشكل موحد في مرسوم ٦ تشرين الثاني عام ١٩٠٦ والتي شملت الوزارات التالية " الشؤون الخارجية ، التعيينات المدنية ، الشؤون الداخلية ، المالية ، المذاهب ، التعليم ، الجيش ، العدل ، الزراعة ، الصناعة ، التجارة ، ومكاتب البريد والاتصالات ، والمستعمرات " وتقوم هذه الهيئات بِتسلُّم توجيهاتها من قبل المجلس الأعلى الإمبراطوري[١] .

فضلا عن ذلك ألغي شرط التوازن العددي بين الموظفين الكبار من المنشوريين والصينيين والغي نظام أشغال الموظف لعدة مناصب في وقت واحد والتي كانت مألوفة في الإدارة وعلى سبيل المثال كان على يوان شي كاي حاكم تشيلي أن يتخلى عن سبعة مناصب عليا إضافية كان يشغلها قبل هذا التغيير لذلك فقد استبعد ما يقارب (١٤٠٠) مسئولا عن وظائفهم الزائدة[٢] ، إلا أن هذا التنظيم الجديد لم يكن إلا شكلياً يهدف في الواقع إلى إبعاد الصينيين عن المراكز الإدارية والسياسية التي تركزت بيد المنشوريين فالهيئات الجديدة وعلى الرغم من تأكيدها على مبدأ المساواة بين القوميتين خالفت ذلك منذ البداية وعينت اغلب الرؤساء من المنشوريين والمغول وأبعاد الصينيين ما أدى إلى أثارة موجة من السخط اتجاه الحكومة[٣] تضمن المنهاج الإصلاحي أيضا إجراءات لتطوير الإدارة في الأقاليم وصدر عام ١٩٠٧ مرسوم لإدخال التخصص في الإدارة الاقتصادية وفي القضاء وغيره من المستويات الأخرى ، بيد أن هذه الإصلاحات لم يرافقها إصلاح لنظام الضرائب التي تزايدت لدفع الديون وغرامات الحرب فظلت تجبى طبقا لحاجات الأقاليم المحلية مع تخصيص جزء منها للحكومة المركزية ، إما الضرائب الكمر كية والضرائب المفروضة على السلع المنقولة بين المقاطعات " الايكن " فكانت الحكومة المركزية محرومة منها لأنها وضعت بأيدي الأجانب وظلت لكل هيئة ميزانيتها

الخاصة تمول من مصادر خاصة بها وهو الشيء الذي أدى إلى إضعاف السلطة المركزية ، وفي عام ١٩٠٩ صدر مرسوم يقضي بإعادة النظر في النظام المالي وأعطى الحكومة أولوية المراقبة لكل المداخيل . وفي نيسان ١٩٠٥ أعيد النظر في قانون القضاء الذي يرجع إلى القرون الوسطى فألغيت أساليب التعذيب القديمة وبوشر بوضع القانون الجنائي على أسس القانون الياباني ، وأبدلت العقوبة البدنية بالسجن والغرامة المالية[١] ، وإقرار العقوبة الفردية بدلا من الجماعية بشأن المخالفين[٢] .

ثانيا : الإصلاح السياسي :

أدرك عدد من المسؤولين في الأوساط الحكومية ضرورة قيام الحكومة بإصلاح نظامها السياسي ليجنبها ذلك خطر الاتجاه الثوري[٣] ، والذي اخذ يتصاعد بشكل كبير في تلك المدة ، مما أثار الاتجاه الإصلاحي وأصابه بقلق كبير ، ولذلك طلب الاصلاحيون من حكام أسرة المانشو تطبيق الملكية الدستورية للحيلولة دون تطور الاتجاه الثوري ، ولاقت آرائهم استجابة بعض ملاك الأراضي والبيروقراطيين في داخل البلاد الذين أخذوا يتحولون إلى برجوازيين في ذلك الوقت ، ومساندين فاعلين للحركة الدستورية [٤] .

فضلا عن ذلك أثار الانتصار الياباني على روسيا عام ١٩٠٥[٥] دهشة البلاط المانشوي،وفسره الصينيون على انه انتصار للدستورية على الأوتوقراطية[٦] ، كما عزا الإصلاحيون ذلك الانتصار إلى تطبيق الملكية الدستورية في اليابان بسبب نظامها التشريعي[٧]، التي استطاعت بموجبه الحصول على ولاءات الطاقات الشعبية

الوطنية لنظامها الإمبراطوري من جهة ، ومن جهة أخرى التقدم الكبير الذي حظيت به في طريق التقدم نحو السلطة والثروة[١] .

وعلى الرغم من موقف الإصلاحيين المدافع عن سلطة المانشو والداعي لإقامة الملكية الدستورية فإنها لم تضع الثقة فيهم لأنهم كانوا في نظرها يدافعون عن سلطة الإمبراطور السجين وليس عن سلطتهم ، ولاسيما بعد عودة الكثير منهم إلى الصين بعد أن عملوا على قيام الحكومة الأخذ بفكرة الإصلاح الدستوري واعتقدوا أن أفكارهم أصبحت على وشك التحقيق فاخذوا يعقدون الاجتماعات ويصدرون المطبوعات دفاعا عن الحكم الدستوري[٢] .

في عام ١٩٠٥ حث (نواب الإمبراطور)[٣] الحكومة على ضرورة تطبيق النظام الملكي الدستوري ، وعدوا ذلك الطريق الوحيد لتقوية الدولة ومقاومة الاتجاه الثوري (الجمهوري)[٤] .

في تموز من العام نفسه انتدبت الحكومة بعثة وزارية إلى الخارج مكونة من خمسة من رؤساء الهيئات برئاسة تساي تسه (احد موظفي البلاط الكبار)[٥] ، بهدف دراسة النظم الدستورية فيها وهي كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا واليابان وبريطانيا وفرنسا واقتباس ما يصلح من أنظمتها لتطبيقه في داخل الصين [٤] ، وبعد عودتهم في أيلول ١٩٠٦ قدموا تقريراً مهماً وضحوا فيه التطورات التي أدت اليها تحولات النظام السياسي في الغرب ، ولاسيما تلك التي تحولت من الملكية الأوتوقراطية إلى الملكية الدستورية ، واتخذوا من النظام الدستوري الألماني مثالا حيا لهذا التحول ، وأكدوا في الوقت نفسه تجنب النقاش في الأنظمة الجمهورية لأنها غير مناسبة في الوقت الحاضر[٦] .

فضلا عن ذلك قدم رئيس البعثة تساي تسه تقريرا سريا الى الإمبراطورة (تزو هسي) قال فيه : هناك ثلاث فوائد كبيرة ستتم أذا طبق النظام الدستوري ، وهي (توطيد العرش الإمبراطوري إلى الأبد ، وتخفيف التهديدات الأجنبية تدريجيا ، وإيقاف الفوضى الداخلية) والى جانب ذلك يمكن إعلانه فقط وليس تطبيقه مباشرة ، كإصلاح (ميجي) الدستوري في اليابان :" فقد أعلنت الدستورية فيها في السنة الرابعة عشرة من حكم الإمبراطور ميجي وعقد البرلمان في السنة الثانية والعشرون مما أتاح له مهلة ثمان أو تسع سنوات"(١) .

وقع اختيار المبعوثين على الدستور الياباني الذي هو نسخة معدلة من الدستور الألماني ، ولعل ما دفع الصينيين إلى اختياره هو أن مظهره النيابي لا يفقد الإمبراطور شيئا من سلطته وقد صادق المرسوم الصادر في أيلول ١٩٠٦ على هذا القرار ووعد بتطبيق النظام الدستوري وتقوية الصلة بين الحاكم والمحكومين (٢).

ويبدو أن اختيار النظام الدستوري الألماني جاء نتيجة تطبيقه الناجح في اليابان وهو بلد شرقي مشابه بعاداته وتقاليده للصين وبذلك يمكن عد اليابان مختبراً مهماً للصين في تطبيق التجارب الإصلاحية (الغربية) وعلى الصين أن تطبق جميع تجاربها لكي تصل إلى ما وصلت إليه اليابان من التطور والتقدم .

ولكن جاء في المرسوم دلالة غير جدية في تطبيق الحياة الدستورية ، إذ جاء فيه :" أن الروح المبدئية لممارسة الدستورية عند حكومة المانشو هي تركيز سلطة الدولة في بلاط الملك وإعلان شؤون الدولة على الملأ وذلك من أجل وضع أساس أخلاقي خالد للدولة" ولكون النظام الحالي ليس كاملا ، والشعب ليس لديه المعرفة بهذا الأمر ، فلا يمكن تطبيق الدستورية الآن ، بل هناك حاجة أولى وهي الإصلاح في نظام التوظيف وسن القوانين وتعميم التعليم وتقويم الجيش وإنشاء هيئات الشرطة ... ، وبعد مرور بعض الوقت حسب تطور الأوضاع يمكن تحديد موعد لتطبيق النظام الدستوري ، وخلال تلك المدة يجب على جميع الرعايا أن يكونوا مخلصين للإمبراطور ومحبين للوطن ، ومحافظين على النظام العام حتى يؤهلوا أنفسهم ليكونوا

مواطنين في دولة دستورية ، وإذا عارضها احد سيعد متمردا على الحكم وسيفقد أهليته كمواطن في دولة دستورية"[١] .

ويبدو من عرض هذا المرسوم أن الإمبراطورة الوصية لم تكن لديها إي خطة جدية لتطبيق الحياة الدستورية لكنها أرادت امتصاص غضب الشعب المتصاعد ضدها ، فضلا عن مواجهة التيار الثوري الداعي لتطبيق النظام الجمهوري ، وعلى الرغم من تنصل الإمبراطورة من تطبيقها للدستورية ، إلا أن اعترافها في تبني النظام الملكي الدستوري يُعد اختراقاً مهماً لحواجز عنادها التقليدي المتحفظ على هذا التغيير الذي لازمها طوال مدة حكمها ، وأن اعترافها هذا لم يأت إيمانا منها بالتحديث السياسي على مستشاريها المخلصين[٢] ، فضلا عن بروز الروح الوطنية الشعبية بقيادة التيار الثوري الذي اخذ يتصاعد بقوة في تلك المدة وأصبحت ضرورة التغيير مسألة حتمية في ظل هذه الظروف .

أدى قرار إعلان النظام الملكي الدستوري إلى انقسامات في داخل البلاط الإمبراطوري ، إذ اعترض الأمراء المنشوريون المحافظون على ذلك بوصفه يحد من سلطاتهم ويوسع من صلاحيات الصينيين ، في حين أيد المسؤولون الصينيون القرار لأنه أوصى بإلغاء احتكار المنشوريين للسلطة وتقويض احتكارهم للمؤسسات الإدارية [٣] .

ومن جهة أخرى أدى إعلان هذا القرار إلى تأييد الإصلاحيين في داخل البلاد وخارجها ، لذلك قام كانغ يو- وي وكمحاولة جدية منه لتأييد القرار بكتابة إعلان نشر في جريدة " إصلاح الصين " الصادرة في نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية ونشر في كانون الثاني عام ١٩٠٦ جاء فيه : " تحويل جمعيات حماية الإمبراطور في جميع الأماكن إلى جمعيات دستورية ، لتكون بمثابة جمعيات سياسية تكرس بموجبها النهج والممارسة الدستورية"[٤] ، إلا انه على الرغم من تقرب

الإصلاحيين للإمبراطورة " تزو هسي " إلا أن حقدها القديم الناجم عن محاولتهم الإصلاحية لعام ١٨٩٨ مازال حيا في ذاكرتها ومازالت اعتقاداتها باقية في التشكيك بولائهم لأسرتها ، إذ قالت : " أنهم يصونون الإمبراطور فقط ، ولا يصونون أرملة الإمبراطور ، وإنهم يصونون الصين فقط ، ولا يصونون أسرة المانشو " ، إذ أمرت بالقبض عليهم وعلى أنصارهم ، مما أدى إلى تراجع نشاطاتهم بصورة جزئية إلا أنها تطورت عن طريق إصلاحيين آخرين[١] .

ترك مرسوم الإمبراطورة في أيلول ١٩٠٧ بعدم رغبتها بالتطبيق المباشر للنظام الدستوري ، وركود الإجراءات العملية للجان إعداد الدستور ، أثراً كبيراً في سخط الإصلاحيين الموجودين في داخل الصين فاتجهوا إلى تنظيم الجمعيات والاتحادات للإسراع في تطبيق الحياة الدستورية ومنها " اتحاد تمهيد الدستورية " و " اتحاد التحضير لتطبيق الحكم الدستوري " و"الاتحاد الدستوري " و"جمعية الحكم الذاتي" في كل من المقاطعات كيانغسو وتشكيانغ وهونان وهوبي وكوانغدونغ ، هدفها ترويج الثقافة الدستورية وحث الحكومة للإسراع في تطبيقها[٢] .

ورافقت هذه النشاطات الداخلية نشاطات خارجية أخرى تمثلت بجمعية " دراسة المسائل السياسية " التي شكلها ليانغ تشي – تشاو في طوكيو ونقلت مقرها إلى شنغهاي وحولت اسمها إلى " رابطة التعجيل بفتح البرلمان " في شباط من عام ١٩٠٨ .

ولمحاولة الضغط على الحكومة قامت الجمعيات بحملة واسعة لتقديم العرائض للحكومة طالبوا فيها بإصدار الدستور وتشكيل البرلمان وبموجب اقتراح تقدمت به " الرابطة الموحدة لإعداد الدستور " برئاسة تشانغ جيان تم إرسال وفد من مندوبي تلك الجمعيات إلى بكين في آب ١٩٠٨ لتقديم العرائض إلى مجلس الرقابة بعد أن وقع عليها ممثلون عن ملاك الأراضي والتجار والصناع ، فقد حملت

عريضة تشكيانغ (١٨٠٠٠) توقيع ، وكوانغدونغ (١١٠٠٠) توقيع ، وشانتونغ (٢٠٠٠) توقيع ، مطالبين فيها بإصدار الدستور وتشكيل البرلمان[١] .

واستجابة لذلك قامت الحكومة الصينية في ٢٧ آب ١٩٠٨ بنشر الأسس الدستورية التي اعتمدت خطوطها العامة على الدستور الياباني ، وأظهرت ديمقراطية محددة إذ حددت دور المجلس النيابي بالاستشارة دون سلطة اتخاذ القرار مع مدة تسع سنوات من التحضير قبل بدء الحياة الدستورية بالكامل مع التواصل بتكوين مجالس إقليمية عام ١٩٠٩ ومجلس وطني في بكين عام ١٩١٠ [٢] .

وجاء في منهاج الدستور العام أن الإمبراطور يتمتع بالسلطة العليا في البلاد ، وله الحق في ممارسة السلطة على الشؤون التشريعية والإدارية والقضائية ، وان قدسيته وهيبته مصونتان ، وان كل قانون يصوت عليه البرلمان من دون مصادقة الإمبراطور يعد غير نافذ ، كما له الحق في دعوة البرلمان وحله وتعيين الموظفين وإقالتهم ، إلا أن هذه الامتيازات حافظت على بقاء السلطة في يد المانشو ، وان المجالس الإقليمية والبرلمان ما هما إلا هيئات استشارية ليس لها الحق في اتخاذ القرار مما أثار ذلك الإصلاحيين ، ومهدت الحكومة الطريق لفشل الإصلاح الدستوري وأعطت اندفاعا كبيرا للتيار الإصلاحي (الثوري) بالظهور[٣].

وبعد وفاة الإمبراطورة تزو هسي في ١٥ تشرين الأول ١٩٠٨ وسبقها الإمبراطور كوانغ هسو بيوم واحد من العام نفسه ، اعتلى العرش الأمير بو يي وهو طفل يبلغ من العمر ثلاث سنوات بناءً على رغبة الإمبراطورة وأصبح والده الأمير شوان وصيا عليه ، وفي ١٤ تشرين الأول ١٩٠٨ اجتمعت المجالس الإقليمية البالغ عددها (٢١مجلسا) وجرى انتخابها في ١٤ تشرين الأول ١٩٠٩ بطريقة غير مباشرة وبأصوات محددة من قبل الأعيان والموظفين وملاك الأراضي ، ففي شانتونغ مثلا صوت (١١٩٠٠٠) موظف من بين سكان المقاطعة البالغ عددهم (٣٨) مليون

نسمة ، وتحولت بفعل سياسة حكومة المانشو مراكز للمعارضة والحد من تصرفات الهيأة الحاكمة[١] .

ونتيجة لتزايد الضغط الشعبي وانتشار الجمعيات الثقافية التي بلغ عددها (٥٠٠) جمعية ، وانتشار الصحافة التي بدأت تطالب بضرورة التعجيل بتطبيق الدستور لأنه في رأيهم الحل الوحيد للخلاص الصين من المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية [٢] .

وبناءً على ما تقدم حددت الحكومة الثالث من تشرين الأول ١٩١٠ موعداً لتشكيل الجمعية الوطنية التي تتكون من (٢٠٠) عضو يعين الوصي على العرش نصفهم (مجلس الشيوخ أو المجلس الأعلى) من بين أعضاء الأسرة المالكة ومن النبلاء وكبار الملاك وموظفي الدولة وينتخب النصف الآخر (مجلس النواب أوالمجلس الأدنى) من بين أعضاء مجالس المقاطعات الذين ينتخبون بدورهم من فئات خاصة من السكان ويراعى فيهم الثراء والمركز الاجتماعي[٣] . وكان من المستطاع أن تسير الإصلاحات الحكومية في الصين بطريق التحديث ولكن بعد وفاة الإمبراطورة تزو هسي بقيت أكثر قوانين الإصلاح حبراً على ورق [٤] .

ويبدو من ذلك أن موتها أدى إلى موت التعهدات التي قطعتها في سلوك سبيل الإصلاح منذ عام ١٩٠١ إلا أن موتها من جهة أخرى وضع حداً لعنادها التقليدي المعارض لجميع محاولات الإصلاح الذي تمسكت به طيلة مدة حكمها ، وما محاولاتها الأخيرة لإجراء الإصلاح إلا خطوة للتخلص من السخط الشعبي والحفاظ على بقاء الأسرة في سدة الحكم .

وبتولي الإمبراطور الصغير(بو يي) الحكم ، أصبح والده الأمير(شون) وصياً عليه أحاط هذا الوصي نفسه بالأمراء المحافظين وركز السلطة بأيدي المنشوريين وطرد بعض المستشارين السابقين من مناصبهم وفي مقدمتهم يوان شي–

كاي بناءً على وصية الإمبراطور المتوفى كوانغ هسو الذي أوصى بإعدام يوان لخيانته أثناء محاولة إصلاح(المائة يوم) عام ١٨٩٨ ، إلا أن شون على الرغم من كراهيته ليوان لم يتمكن من تنفيذ الوصية فاكتفى بإحالته الى التقاعد وتجريده من كل مناصبه وبدأ بإملاء المناصب العليا بأمراء المانشو[١] المحافظين مما أدى بالإطاحة بالمشروعات الإصلاحية كافة التي كان يرجى منها الخير[٢] .

وفي تشرين الأول مات تشانغ تشي– تونغ آخر السياسيين من الرعيل الأول ولم يبق بجانب الإمبراطور الطفل أي رجل من السياسيين القدامى يساعده على استمرار الحكم ، ووضعت الأمور في إياد ليس لها تجارب سياسية وفي الوقت الذي اجتمعت فيه المجالس المحلية بشيرا ببداية الحكم النيابي صارت هذه المجالس بؤرة للمعارضة ضد الحكومة مما أعطى للحركة الثورية اندفاعاً كبيراً ، وقد ترك هذا التحول فرص النجاح للمشروعات الإصلاحية قليله جدا فتعطلت برامجها وأنضم الكثير من الإصلاحيين إلى صفوف الثوريين [٣] .

ويبدو من ذلك أن هذه الظروف أعطت مناخاً مناسباً لظهور التيار الإصلاحي (الثوري) بعد أن استبان فشل محاولات حكومة المانشو في إجراء التغيير فضلا عن فشل محاولات الاتجاه الإصلاحي (السلمي) ، لذلك أصبح على التيار الثوري لزاماً عليه أن القيام بعملية التغيير وإجراء الإصلاح .

وفي ضوء ما تقدم وجد التيار الإصلاحي (الثوري) الذي تشكل من المثقفين الصينيين الذين تثقفوا بالثقافة الغربية ، أن الحل الأنسب للصين هو إنهاء النظام الإمبراطوري وإقامة الحكم الجمهوري ، وبدأ يعد العدة لذلك منذ عام ١٨٩٥ – كما وضحنا ذلك سابقا–إذ شكل صن يات سن زعيم هذا التيار (جمعية إنهاض الصين) التي أخذت على عاتقها منذ ذلك الحين الإعداد لتحقيق ذلك الهدف وفي عام ١٩٠٥ توحدت هذه الجمعية مع فصائل ثورية أخرى في هيئة موحدة عرفت بهيئة التحالف المشترك (تونغ مينغ هوى) وكان شعارها (اطرد المانشو وأقيموا النظام الجمهوري

وادخلوا المساواة في ملكية الأرض) واتخذت من صحيفة الشعب (مين بياو) لسان حالها ، وأوضحت أهدافها ومناهجها وهي (القومية والديمقراطية ومعاش الشعب) وكانت أعداد هذه الصحيفة تدخل إلى الصين وأهتم بها المثقفون هناك بشكل كبير[١] .

إن تأسيس التحالف المشترك عكس اعتقاداً متنامياً بأن الخطوات التي اتخذتها حكومة المانشو في تبني الإصلاح غير مرضية للثوريين وأغلب الإصلاحيين ، وأصبح واضحاً لديهم أن هدف الحكومة مكرسا لبقاء سيطرتها على البلاد[٢] ، ما دفع الهيئة بإصدار بيانا أوضحت فيه مراحل الثورة وهي:

١-حكومة عسكرية أمدها ثلاث سنوات .

٢-دستور مؤقت (ست سنوات)

٣-حكومة دستورية كاملة في ظل نظام جمهوري ورئيس منتخب ، وفي عام ١٩٠٦ نشرت صحيفة الشعب تصريحا أجملت فيه مبادئ الهيئة الجديدة وهي :-

أ- القومية ضرورة أولية لإسقاط أسرة المانشو وإقامة دولة ذات سيادة توحد فيه الأجناس الخمسة داخل الصين وهم الصينيون والتبتيون والمغول والمنشوريون والأتراك المسلمون .

ب- الجمهورية .

ج- معاش الشعب (تأميم الأرض) .

د- توحيد الصين .

هـ- التعاون مع اليابان ومناشدة الدول الأخرى لمساندة الثورة .

وعلى الرغم من تصاعد نشاط الحكومة الإصلاحي في تلك المدة ، إلا أنها لم تحل دون مواصلة هيئة التحالف لنضالها الثوري ، ففي المدة بين عامي ١٩٠٧-١٩٠٨ نظم صن يات سن ست انتفاضات مسلحة في أماكن متفرقة من مقاطعات كانتون وكوانغسي وهونان باءت جميعها بالفشل ، ثم جاءت ثورة ووتشانغ لتضع

نهاية للحكم الإمبراطوري ممثلا بأسرة المانشو التي اندلعت في تشرين الأول ١٩١١[١] ،التي اقتلعت النظام الأمبراطوري من أساسه وأقامت الجمهورية [٢] برئاسة صن يات سن في الأول من كانون الثاني ١٩١٢[٣] .

وبذلك يمكن عد ثورة ١٩١١ تتويجا للمحاولات الإصلاحية السابقة بعد فشلها سلميا في إجراء الإصلاحات الأساسية في البلاد ، وحطمت في الوقت نفسه جدار

المصادر

الظاهر قيقة ، الصين الحديثة ، تونس ، ١٩٦٠

نادية كاظم محمد العبودي ، تطور الاوضاع السياسية الداخلية في الصين ١٨٥٠ –١٩١١

نوري عبد الحميد العاني ، جذور الحركة الاصلاحية في الصين ، مجلة افاق عربية ، بغداد ١٩٩٥